سلسلة أوراق عمل
معهد التخطيط القومي

دور التنظيمات التعاونية الزراعية في دعم صغار المزارعين في مصر

أ.د حنان رجائي عبد اللطيف
أ.د سمير عريقات
أ.د نجوان سعد الدين

ورقة عمل رقم (10 - 2025)
أبريل 2025

سلسلة أوراق عمل

دور التنظيمات التعاونية الزراعية في دعم صغار المزارعين في مصر

ا.د. حنان رجائي عبداللطيف
أستاذ التنمية الزراعية - مركز التخطيط والتنمية الزراعية - معهد التخطيط القومي
Hanan.rage@gmail.com

أ.د سمير عريقات
أستاذ الاقتصاد الزراعي - مركز التخطيط والتنمية الزراعية - معهد التخطيط القومي
soraika@yahoo.com

أ.د نجوان سعد الدين
أستاذ الاقتصاد الزراعي - مركز التخطيط والتنمية الزراعية - معهد التخطيط القومي
NAGWANSAAD@yahoo.com

ورقة عمل رقم 10- 2025

تم النشر لأول مرة في عام 2025 بواسطة معهد التخطيط القومي.

سلسلة أوراق عمل معهد التخطيط القومي: تستهدف هذه السلسلة عرض بعض النتائج الأولية للبحوث التي يجريها معهد التخطيط القومي بقصد مناقشتها من جانب المعنيين من داخل المعهد وخارجه تمهيدً لتطوير هذه النتائج والإرتقاء بمستوى البحث العلمي بالمعهد، وإعادة نشر الورقة في وعاء نشر محكم محلياً أو إقليمياً أو دولياً.

حقوق النشر © معهد التخطيط القومي 2025

كل الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال الورقية أو الإلكترونية أو الميكانيكية أو التحريرية، بما في ذلك أنظمة تخزين واسترجاع المعلومات، دون إذن كتابي من الناشر.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات والآراء الواردة في هذه السلسلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد وإنما هي مسئولية المؤلف أو المؤلفين.

WWW.INP.EDU.EG

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة - مكتب بريد رقم 11765

A.R.E SALAH SALEM ST. NASR CITY, CAIRO P.O.BOX: 11765

سلسلة أوراق عمل - معهد التخطيط القومي

دور التنظيمات التعاونية الزراعية في دعم صغار المزارعين في مصر

The Role of Agricultural Cooperative Organizations in Supporting Small Farmers in Egypt

أ.د.حنان رجائي عبداللطيف
أستاذ التنمية الزراعية - مركز التخطيط والتنمية الزراعية
معهد التخطيط القومي
Hanan.rage@gmail.com

أ.د سمير عريقات
أستاذ الاقتصاد الزراعي - مركز التخطيط والتنمية الزراعية
معهد التخطيط القومي
soraika@yahoo.com

أ.د نجوان سعد الدين
أستاذ الاقتصاد الزراعي - مركز التخطيط والتنمية الزراعية
معهد التخطيط القومي
NAGWANSAAD@yahoo.com

ملخص

تستهدف الدراسة وضع رؤية للدور المتوقع للتعاونيات الزراعية في خدمة أعضائها من المزارعين في مصر باعتبارها أحد وسائل الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وتعظيم دورها في دعم مساعدة صغار المزارعين، وبما يتفق مع التوجهات الراهنة للدولة ومتطلبات تحقيق هذا الدور، وذلك من خلال التعرف على أهمية التعاونيات الزراعية ودورها في دعم صغار المزارعين ومساعدتهم. وأهم أسباب تراجع دور التعاونيات الزراعية عن خدمة أعضائها من صغار المزارعين، والمحددات والمعوقات التي تواجهها والأدوار المستقبلية لها، ومتطلبات تفعيل تلك الأدوار في دعم صغار المزارعين لما بعد 2025.

حيث كانت أهم المعوقات والمشكلات التي تواجه التعاونيات الزراعية المصرية تتمثل في معوقات إدارية ومعوقات تمويلية ومعوقات تسويقية ومعوقات قانونية وتشريعية.

كما استعرضت الورقة أهم التجارب والممارسات العالمية في التعاونيات الزراعية، متمثلة في: تجربة التعاونيات الزراعية الهولندية، تجربة التعاونيات الزراعية الألمانية، تجربة التعاونيات الزراعية في الهند، والتعاونيات الزراعية المغربية، وخلصت إلى وجود بعض الدروس التي يمكن الإفادة منها في النهوض بالتعاونيات الزراعية المصرية.

وقد توصلت الورقة إلى أن أهم الأدوار المتوقعة للتعاونيات في خدمة صغار المزارعين ودعمهم تتمثل في الدور التمويلي، الدور التسويقي، الدور التأميني والمتمثل في حماية صغار المزارعين من المخاطر، ودعم المرأة الريفية وتمكينها، ودورها في تحقيق الاستدامة الزراعية، وفي تبني التكنولوجيات الزراعية الحديثة.

وخلصت الدراسة إلى أن أهم متطلبات تفعيل دور التنظيمات التعاونية الزراعية هي متطلبات خاصة بتوضيح موقف الدولة من التعاونيات، متطلبات قانونية وتنظيمية، متطلبات تكنولوجية، متطلبات مالية وتمويلية، متطلبات متعلقة بالتدريب وبناء القدرات، متطلبات خاصة بتفعيل الخدمات الاجتماعية للتعاونيات الزراعية، متطلبات خاصة بالحوكمة الجيدة للتعاونيات، متطلبات خاصة بضرورة التكامل بين التعاونيات الزراعية والمؤسسات الأخرى، متطلبات تسويقية ولوجستية.

الكلمات الدالة:

التنظيمات التعاونية الزراعية – دعم المزارعين – الجمعيات الزراعية

summary

The study aims to develop a vision for the expected role of agricultural cooperatives in serving their farmer members in Egypt, as a means of social solidarity economy. It also aims to maximize their role in supporting small farmers, in line with the state's current trends and the requirements for achieving this role. This is achieved by identifying the importance and role of agricultural cooperatives in supporting and assisting small farmers, the main reasons for the decline in the role of agricultural cooperatives in serving their small farmer members, the constraints and obstacles they face, their future roles, and the requirements for activating these roles in supporting small farmers beyond 2025.

The most significant obstacles and problems facing Egyptian agricultural cooperatives were administrative, financial, marketing, legal, and legislative obstacles.

The paper also reviewed the most important international experiences and practices in agricultural cooperatives, represented by the experience of Dutch agricultural cooperatives, the experience of German agricultural cooperatives, the experience of agricultural cooperatives in India, and Moroccan agricultural cooperatives. It concluded that there are some lessons that can be used to advance Egyptian agricultural cooperatives. The paper concluded that the most important roles expected for cooperatives in serving and supporting small farmers are: the financing role; the marketing role; the insurance role, which protects small farmers from risks; the support and empowerment of rural women; their role in achieving agricultural sustainability; and their role in adopting modern agricultural technologies.

The study concluded that the most important requirements for activating the role of agricultural cooperative organizations are requirements related to clarifying the state's position on cooperatives; legal and regulatory requirements; technological requirements; financial and funding requirements; training and capacity building requirements; requirements related to activating social services for agricultural cooperatives; requirements related to good governance for cooperatives; requirements related to the need for integration between agricultural cooperatives and other institutions; and marketing and logistical requirements.

Keywords;

Agricultural cooperative organizations, Farmer support, Agricultural associations

مقدمة:

يعد الاقتصاد الاجتماعي التضامني أحد الوسائل المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق مصالح أشد الفئات فقرًا، إذ ينظر إليه باعتباره بديلًا مبتكرًا عن نماذج التنمية التقليدية المتعارف عليها في دعم النمو، وفى تركيزه على تلبية احتياجات الأفراد في المجتمعات دون النظر إلى تحقيق الأرباح، علاوة على قدرته على استثمار التقدم والتطور في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتكازه على مؤسسات اقتصادية موجهة لخدمة البشر وليس الأسواق، وتنتج سلعًا وخدمات لتحقيق الرعاية الاجتماعية، وليست لتحقيق الأرباح.

وتعد التعاونيات بأشكالها المختلفة إحدى صور منظمات الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وهي إحدى ركائز التنمية الشاملة. فالتعاونيات هي المنظمات القادرة على تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية والحد من الفقر ومشكلاته، هي القادرة على تقديم الحلول المختلفة للكثير من المشكلات العالمية والمحلية فهي الأقرب للناس والأقدر على المساهمة في الارتقاء بمستوياتهم المعيشية، وذلك انطلاقًا من المبادئ التي تقوم عليها، والتي جعلت منها القطاع الثالث المسئول عن التنمية مع الحكومة والقطاع الخاص.

ويقدر عدد التعاونيات في العالم بنحو 3 ملايين تعاونية، ينتمي إليها 12٪ من سكان العالم، وتحقق إيرادات بأكثر من 3 تريليون

دولار، وتوظف نحو 280 مليون شخص حول العالم أي 10٪ من مجموع العاملين في العالم.

وتعد التعاونيات الزراعية من أكثر أشكال التعاونيات نجاحًا في العالم، فهي تستحوذ على حصة سوقية تبلغ من 50-60٪ من إجمالي إيرادات القطاع الزراعي في الاتحاد الأوروبي، 33٪ من عمليات التصنيع والتسويق وتوريد المدخلات في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في أستراليا ونيوزيلاندا تستحوذ التعاونيات التسويقية في مجال الألبان على حصة سوقية تزيد عن 60٪،90٪ على التوالي.

وفي ولاية كاليفورنيا ينتظم معظم منتجي المحاصيل المتخصصة في تعاونيات. وفي ألمانيا يعتمد 50٪ من القطاع الزراعي على التعاونيات، أما في كندا يستحوذ القطاع التعاوني على 75٪ من التسويق الزراعي، و60٪ من صناعة الحليب والأجبان، وفى الهند تمثل تعاونيات الألبان الهندية التي يبلغ عدد أعضائها نحو 12,3 مليون عضو نحو 22٪ من الحليب المنتج، وفى البرازيل تعد التعاونيات مسئولة عن 40٪ من إجمالي الناتج المحلي الزراعي، و6٪ من الصادرات الزراعية الكلية.

وفي مصر يبلغ عدد التعاونيات الزراعية ما يقرب من 6 آلاف تعاونية يساهم فيها نحو 5.9 مليون عضو برأس مال بلغ نحو 481 مليون جنيه، ويعمل بها نحو 28 ألف موظف في 2023/2022، وتضطلع بالعديد من المهام، والتي على رأسها تحقيق مستهدفات القطاع الزراعي من خلال زيادة إنتاج ودخل المزارعين الأعضاء بها من خلال مساعدتهم

على توفير التمويل ومدخلات الإنتاج اللازمة وتسويق منتجاتهم..... إلخ، إلا أنه على الرغم من قدم نشأة تلك التعاونيات الزراعية في مصر، وانتشارها الجغرافي الكبير فإنها تعاني من تراجع شديد في أوضاعها وأدورها في خدمة صغار المزارعين من أعضائها في ضوء تراجع دور الدولة وانسحابها من دعم المنتجين الزراعيين في الأنشطة المختلفة، وغير ذلك مما أفرغها من مضمونها، وأصبحت مجرد هياكل فارغة في القرى، وفقدت التوجه الاستراتيجي الذي يعكس تطلعات أعضائها، وديناميكية الأداء وكفاءته، مما حد من فرص تطويرها، وأفقد أعضاءها من المزارعين إحساسهم بالملكية، فانصرفوا عن المشاركة الحقيقة في الإدارة والتطوير بها عبر عقود مختلفة، وبالتالي أصبحت مجرد كيانات حكومية عاجزة عن القيام بدورها في خدمة القطاع الزراعي والنهوض به بما يتوافق مع متطلبات التنمية الزراعية المستدامة.

ومع بزوغ أمل جديد للتعاونيات الزراعية يتمثل في اهتمام القيادة السياسية بتطوير هذا القطاع المهم وفقًا لما أوصى به كل من برنامج الإصلاح الهيكلي والمؤتمر الاقتصادي الأخير 2022 لإصلاح منظومة التعاونيات والاتحادات المرتبطة بالنشاط الزراعي من خلال إصلاح هيكلي ومؤسسي ومالي وإداري، بما يدعم قدرتها على القيام بدور أكبر في ملف الأمن الغذائي ودعم صغار المزارعين، بما يشمل التسويق التعاوني، ومستلزمات الإنتاج، والزراعات التعاقدية، والإرشاد الزراعي، علاوة على تعديلات قانون التعاون الزراعي رقم 122 لسنة 1981 الواردة في دستور 2014م والتي لم يتم العمل بها، فإن الحاجة ضرورية وملحة للنهوض بتلك التعاونيات لتقوم بدورها التنموي في خدمة أعضائها من صغار المزارعين وتحقيق أهداف القطاع الزراعي خاصة في الوقت الراهن وفى ظل الأزمات المتلاحقة التي يمر بها العالم في السنوات الأخيرة بدءًا من وباء كورونا كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية وما ترتب عليها من أزمة غذاء عالمية وأزمة طاقة وارتفاعات متفاقمة في أسعار الغذاء، وصعوبة انسيابية سلاسل الغذاء وإتاحتها، والإفادة من التجارب الدولية للتعاونيات التي أثبتت نجاحًا في العديد من دول العالم في تقديم مبادرات وحلول فعالة لدعم صغار المزارعين ومساعدتهم وحمايتهم وتأمينهم ضد تلف السلع الخاصة بهم، وتوفير التمويل اللازم لحاجة مزارعهم وتسهيل آلية وصولهم إليه، وتسويق منتجاتهم.

إن الاهتمام بالقطاع الزراعي والنهوض به باعتباره عنصر الأمن والأمان الاقتصادي والغذائي وكونه الملاذ الأمن في مواجهة الأزمات والصدمات، لن يتم إلا من خلال تعاونيات زراعية فاعلة تساهم بشكل حقيقي في تنميته والارتقاء بمجالاته ومتغيراته المختلفة وتواكب التغيرات المتسارعة المحيطة به سواء على الساحة الدولية أو المحلية.

ومن ثم فان هذه الدراسة تهتم بالتركيز على دور التعاونيات الزراعية كأحد التنظيمات المهمة في دعم صغار المزارعين في مصر ووضع رؤية لإصلاحها ولحل مشكلاتها كي تقوم بدورها الحقيقي والمنوط بها في خدمة أعضائها وتحسين مستويات معيشتهم، والمساهمة في زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

2- وصف الدراسة المقترحة

1.2 أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى تعرف دور التعاونيات الزراعية في خدمة صغار المزارعين والتحديات التي تواجه تلك التعاونيات في أداء هذا الدور بهدف وضع الحلول اللازمة والأفضل لمعالجتها، وصولًا إلى نماذج تعاونية صديقة وقريبة للمزارع الصغير تسهم في تحقيق التنمية الزراعية، وتحقق الانطلاق التنموي المطلوب لما بعد 2025 والذي يتناسب مع المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية اقتصاديًا واجتماعيًا.

2-2 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تراجع دور التعاونيات الزراعية في خدمة أعضائها من صغار المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم بسبب العديد من المشكلات والصعوبات التي تواجهها، والتي أدت إلى قصور هذا الدور، ومنها تعامل الدولة معها، وقصور التشريعات التعاونية، وتعقيد البنية التشريعية لهذه المنظمات، وخلق التناقضات والصعوبات التي تعوق تقدم الحركة التعاونية في مصر.

2-3 أسئلة الدراسة:

أ- من صغار المزارعين وما دورهم في تحقيق الأمن الغذائي؟

ب- ما التحديات التي تواجه صغار المزارعين وكيفية التغلب على تلك التحديات؟

ت- ما دور التعاونيات الزراعية في دعم صغار المزارعين ومساندتهم؟

ث- ما الوضع الراهن للتعاونيات الزراعية في مصر؟

ج- ما التحديات التي تواجه التعاونيات الزراعية في مصر؟

ح- ما أفضل التجارب العالمية الناجحة في مجال دعم التعاونيات الزراعية لصغار المزارعين؟

خ- ما الأدوار المتوقعة من التعاونيات الزراعية؟

د- ما المتطلبات والسياسات اللازمة لتفعيل دور التعاونيات الزراعية في دعم صغار المزارعين خلال الفترات المقبلة؟

2-4 أهداف الدراسة والنتائج المتوقعة

تستهدف الدراسة وضع رؤية للنهوض بدور التعاونيات الزراعية في خدمة أعضائها من المزارعين في مصر باعتبارها أحد وسائل الاقتصاد الاجتماعي التضامني، وتعظيم دورها في خدمة صغار المزارعين، وبما يتفق مع التوجهات الراهنة للدولة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف على الوضع الراهن لدعم صغار المزارعين.

- التعرف على أهمية التعاونيات الزراعية ودورها في دعم صغار المزارعين ومساعدتهم.
- دراسة الوضع الراهن للتعاونيات الزراعية في مصر ومدى مساهمتها في دعم صغار المزارعين وخدمتهم.
- التعرف على أهم أسباب تراجع دور التعاونيات الزراعية عن خدمة أعضائها من صغار المزارعين، والمحددات والمعوقات التي تواجهها حاليًا.
- التعرف على أهم التجارب العالمية الناجحة في دعم التعاونيات الزراعية لصغار المزارعين والإفادة منها بما يتناسب والحالة المصرية.
- تحديد الأدوار المستهدفة من التعاونيات الزراعية لما بعد 2025.
- متطلبات تفعيل دور التعاونيات الزراعية في دعم صغار المزارعين لما بعد 2025.

2-5 منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الوضع الراهن للتعاونيات الزراعية في مصر وتحليله، والمتغيرات والعوامل المؤثرة، والمحددات، والمعوقات الحالية التي تواجهها. والتجارب العالمية للتعاونيات الزراعية التي حققت نجاحًا والإفادة منها في الظروف المصرية وصولًا إلى أهم سياسات النهوض بها وزيادة أدوارها في خدمة أعضائها ودعم صغار المزارعين، وسيتم الاعتماد على البحوث والدراسات المنشورة وغير المنشورة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتقارير منظمة الأغذية والزراعة ونشرات التعاون الزراعي الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، هذا بالإضافة إلى مخرجات المؤتمرات والندوات وورش العمل التي عقدت أخيرًا في مجال التعاونيات الزراعية، علاوة على إصدارات الجهات ذات العلاقة بالتعاونيات الزراعية.

القسم الأول: دعم صغار المزارعين (المفهوم والتحديات)

أولًا: مَن المُزارع الصغير؟:

يختلف تعريف المُزارع الصغير في العالم على نطاق واسع، باختلاف السياق الجغرافي، والاقتصادي، والمؤسسي، كما يختلف وفقًا لعدة معايير مثل: مساحة الأرض، وعدد العمال، والدخل، والمستوى التكنولوجي المستخدم، ومشاركة الأسرة في العمل، والتأثير الاقتصادي، وتُعرف منظمة الأغذية والزراعة صغار المزارعين بأنهم مزارعون يديرون أرضًا تتراوح مساحتها بين (1- 10) هكتارات، ويتسمون بدوافع تركز على الأسرة، واستخدام العمالة الأسرية بشكل أساسي في الإنتاج، واستخدام جزء من الإنتاج للاستهلاك الأسري، وتعرف نفس المنظمة أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة في مصر، بأنهم من تقل حيازتهم ملكًا، أو إيجارًا عن ثلاثة أفدنة.

أيضًا يعرف البنك الدولي المزارع الصغير بأنه من يمتلك أقل من 2 هكتار من الأراضي المزروعة، وغالبًا ما تكون مساهمتهم في الأسواق التجارية محدودة، ويركزون على الإنتاج للاستهلاك الذاتي، ويملكون قاعدة أصول منخفضة، في حين يذهب الاتحاد الأوروبي إلى تعريف المزرعة الصغيرة وفقًا لمعيار آخر بأنها: ما يقل عائدها الاقتصادي عن 25 ألف يورو سنويًا، ومعظم القوى العاملة بها عائلية، وفى الهند يتسع تصنيف المزارع ليشمل خمسة مستويات تشمل المزارع الهامشية، وتقل مساحتها عن هكتار واحد، والمزارع الصغيرة وتتراوح مساحتها بين (1 – 2) هكتار، والمزارع نصف المتوسطة (2 – 4) هكتار، والمزارع المتوسطة (4 – 10) هكتار.

نخلص مما سبق إلى أن المزارع الصغير هو الحائز لمساحات زراعية صغيرة مقارنة بمحيطها، مملوكة أو مستأجرة، ويمتلك أصولًا متواضعة وتقليدية، ويعتمد العمل الزراعي فيها على العمالة العائلية، مع الاستعانة بالعمالة المستأجرة من حين لآخر، وخاصة خلال مواسم الذروة، وينتجون في المقام الأول للاستهلاك الذاتي، أو المحلي، باستثناء بعض الحالات التي قد يجد الإنتاج فيها طريقه إلى الأسواق المحلية، أو التصدير، وهم غالباً معرضون للخطر خلال سلاسل توريد الغذاء.

ثانيًا: صغار المزارعين في العالم

يبلغ عدد المزارع في العالم نحو570 مليون مزرعة، منهم نحو 475 مليون مزرعة صغيرة تقل مساحتها عن هكتارين، بنسبة تمثل نحو 83٪ من مزارع العالم، وتقع الأغلبية من هذه المزارع (388 مليون مزرعة)، بنسبة نحو 81.7٪ في آسيا، ونحو 44 مليونًا بنسبة 9.3٪ في أوروبا والاتحاد الروسي، و33 مليونًا في أفريقيا بنسبة نحو 0.7٪، وخمسة ملايين في الأميركتين بنسبة نحو 1.0٪، وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية انخفض حجم الحيازات الصغيرة في آسيا وأفريقيا بنسبة 25 ٪ إلى 40٪، بسبب انتقال هذه الحيازات من جيل إلى جيل، وعلى الرغم من أن المزارع التي تقل مساحتها عن هكتارين تمثل 12٪ فقط من الأراضي الزراعية في العالم، إلا أنها توفر ما يقدر بنحو80٪ من الغذاء المنتج في آسيا، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

هذا، وعلى الرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المزارع الصغيرة في تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنهم يشكلون معظم الفقراء والجوعى في العالم، الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، مما يجعلهم في كثير من الأحيان غير قادرين على الحصول على احتياجاتهم المعيشية الأساسية، ويرجع هذا إلى حد كبير إلى أنهم لا يتلقون سوى جزء صغير من عائدات السلع التي ينتجونها، فغالبًا ما يذهب جزء كبير من عائداتهم إلى آخرين، بسبب أنهم يأتون في بداية سلسلة قيمة طويلة تشمل الشركات الذين يشترون محاصيلهم، ويعالجونها، وينقلونها إلى منافذ البيع بالتجزئة، وغالبًا ما يحددون أسعار المزارعين عند مستويات متدنية، وغير عادلة، مما يتسبب في فقرهم ويؤثر سلبًا على أسرهم، ومجتمعاتهم التي

تعاني من الجوع، ونقص التعليم، وسوء الصحة، إلا أن ذلك يتسبب في نفس الوقت في مردود سلبي على هذه الشركات في مختلف مراحل سلسلة التوريد، بسب عدم قدرة هؤلاء المزارعين على تحسين إنتاجيتهم، والحفاظ على استقرار إنتاجهم واستدامته، لعدة أسباب منها عدم توفر رأس المال، وعدم القدرة على الوصول إلى الائتمان، وبالتالي لا يستطيعون شراء المدخلات الجيدة اللازمة لزراعتهم، كما أنهم غير قادرين على مواكبة التطور التكنولوجي، أو الوصول إلى المعلومات الزراعية الكافية، والدقيقة عن الطقس، وطرق مكافحة الآفات، وأفضل الممارسات الزراعية، وأسعار السوق، مما ينعكس على قدرة الشركات على تلبية، طلب المستهلكين.

على جانب آخر فعلى الرغم من أن الزراعة الصغيرة غالبًا ما يُعترف بها باعتبارها قطاعًا حيويًّا للتنمية، إلا إنها لا تحظى بالدعم السياسي، والمؤسسي الكافي لجعلها أكثر ازدهارًا، في الوقت الذى يعد فيه معاملتها باعتبارها أعمالًا تجارية قابلة للاستمرار مفتاحًا لتعزيز قدرتها عل المساهمة في أجندة التنمية الأوسع نطاقًا، كما أنه من الممكن أن يعزز من دورها في الحد من الفقر الريفي، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعددة، فهم ينتجون الغذاء لنسبة كبيرة من سكان العالم، ويتمتعون بتنوع كبير في إنتاج المحاصيل، مما يعزز الأمن الغذائي، وتنويع الأسواق، وهم أيضًا مسؤولون عن حماية البيئة من خلال تبني ممارسات ضرورية، وتطوير أنظمة غذائية منتجة ومستدامة ومرنة، ويؤكد ذلك أن أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم قد نالهم اهتمام كبير ضمن أجندة التنمية المستدامة التي اتفق عليها زعماء العالم في سبتمبر 2015م، إلا أنه يجب التأكيد على أن مشكلة فقر المزارعين وإن كان من الممكن إيجاد الحلول لها، إلا أنها ليست حلولًا سريعة أو سهلة، بل تتطلب تغييرات كبرى في النظام الزراعي الغذائي على مستوى العالم.

ثالثًا: دور صغار المزارعين في تحقيق الأمن الغذائي

كما سبق الإشارة يلعب صغار المزارعين دورًا لا يمكن إغفاله في لاقتصاد والأمن الغذائي العالمي، وعلى الرغم من صغر أحجام مزارعهم، فهم ينتجون نحو 35٪ من الغذاء في العالم، ونحو 80٪ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا، كما أنه من بين 2.5 مليار شخص في البلدان المنخفضة الدخل الذين يعيشون مباشرة من قطاع الأغذية والزراعة، يعيش نحو 1.5 مليار شخص في أسر صغار المزارعين، وهو ما دفع الأمم المتحدة، لإصدار تحذير خلال قمة الأمم المتحدة لأنظمة الغذاء لعام 2021م، مفاده أن العالم لن ينجح في تحقيق هدف التنمية المستدامة لإنهاء الجوع العالمي بحلول عام 2030م، إذا لم يتم إعطاء الأولوية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، الذين يواجهون العديد من التحديات التي قد تجعل تحقيق هذا الهدف مستحيلًا، أيضًا يعد صغار المزارعين عنصرًا حيويًّا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتنمية الريفية في مجتمعاتهم المحلية، والحفاظ على النظم البيئية، والتنوع البيولوجي، وتعزيز

الزراعة المستدامة، كما أنه يمكن للزراعة الصغيرة، إذا ما تم دمجها بشكل جيد في اقتصاد ريفي متنوع، وسلاسل القيمة للأغذية الزراعية، أن تساهم بشكل أكبر في النمو الشامل، وتوليد فرص العمل، وحتى المزارعين الفقراء للغاية يمكن تمكينهم من إدارة الموارد على نحو مستدام، والإفادة من الأهداف المتعلقة بالتعليم، والسلام الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين.

رابعًا: التحديات التي تواجه صغار المزارعين:

يواجه صغار المزارعين مزيجًا من المخاطر، والتحديات، من أهمها: صغر حجم الحيازات، وأساليب الزراعة التقليدية، وتأثير تغيرات المناخ، وتقلبات الأسعار، وصعوبة الوصول إلى الموارد الأساسية، والأسواق، والخدمات المالية والائتمان، والتأمين الزراعي، والتكنولوجيا، والمعرفة بأفضل الممارسات والتطبيقات الزراعية، وغيرها من تحديات داخلية، وخارجية تهدد سبل معيشتهم، وأمنهم الغذائي، وضعف قدرتهم على زيادة إنتاجهم كمًّا وكيفًا، مما يجعل بعضهم أكثر عزوفًا عن المخاطرة، والتوجه نحو الكفاف، مما يتسبب في استمرار أحوالهم على ما هي عليه، ويشمل الجزء التالي التعرف على أهم التحديات، والمخاطر التي يواجهها صغار المزارعين وآثارها عليهم.

أ- تحدي الحيازات الصغيرة والزراعة التقليدية:

يعد النمو السكاني المرتفع، وتفتت حيازات الأراضي مع مرور الوقت بسبب عدد من العوامل في مقدمتها الميراث، تحديًا كبيرًا يؤدي إلى انخفاض أحجام المزارع إلى ما دون الحد الاقتصادي، وانخفاض إنتاجية العمالة الزراعية، وبالتالي انخفاض الدخول، ويزيد من صعوبة ذلك أن أغلب أصحاب الحيازات الصغيرة يفتقرون إلى الوثائق الرسمية التي تثبت حقوق ملكيتهم لأراضيهم، مما يجعل من الصعب استخدامها كضمان للحصول على الائتمان، أو الدخول في شراكات تستهدف تجميع حيازات الأراضي، بهدف تحقيق كفاءة الاستغلال، وبالتالي تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

على جانب آخر وثيق الصلة بأحجام المزارع، يواجه صغار المزارعين تحديًا آخر يتمثل في تطبيق أساليب الزرعة التقليدية الموروثة، التي تؤدي إلى تدهور خصوبة التربة وتآكلها، في ظل ضعف القدرة على الوصول إلى، المدخلات، والممارسات الزراعية المحسنة، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل في كثير من الحالات يواجه صغار المزارعين بشكل أكبر في مناطقهم المدخلات الزراعية المقلدة، ورديئة الجودة، على نطاق واسع خاصة مع قلة الموارد المالية، وضعف الوعي، والتعليم، وغياب الإرشاد الزراعي، وغياب المعرفة التقنية، وارتفاع أسعار المدخلات، وتراجع الدعم الحكومي، وعدم وجود أو ضعف التعاونيات الزراعية، حيث تشير الدراسات أن نحو 14٪ فقط من المزارعين الآسيويين، و7٪ من المزارعين الأفارقة، و19٪ من مزارعي أمريكا اللاتينية أعضاء في التعاونيات الزراعية، التي تتفاوت في قدرتها على خدمة أعضائها، وتحسين مدخلاتهم، ووصولهم إلى الأسواق.

ب- تحدي المناخ:

يعد تحدي المناخ من أكبر التحديات التي يواجهها مزارعو العالم، وبصفة خاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، أولئك الذين يعتمدون على تقنيات الزراعة التقليدية، وذلك بسبب قدرتهم المحدودة على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، إذ يؤثر تغير المناخ تأثيرات متعددة على الإنتاج الزراعي ويجعله غير قابل للتنبؤ في مناطق بأكملها، بسبب أنماط هطول الأمطار، والجفاف، والفيضانات، والعواصف، وتغير درجات الحرارة، وهو ما يرتبط بسيناريوهات متعدة منها تأكل التربة، انخفاض خصوبتها، وتقليص الأراضي الصالحة للزراعة، واستنزاف المسطحات المائية، وانتشار الآفات والأمراض التي تؤثر على إنتاجية المحاصيل، وصحة الماشية، ويتفاقم التأثير مع ضعف قدرة صغار المزارعين على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

ج- تحدي ارتفاع الأسعار وتقلباتها:

مما لا شك فيه أن تحدي ارتفاع الأسعار، وتقلباتها بسبب الظروف الدولية، وتأثر سلاسل الإمداد، يؤثر بشكل كبير على صغار المزارعين، واستدامة أنشطتهم الزراعية، واستقرار دخولهم، مما يؤدي إلى زيادة ديونهم، وخسائرهم ويجعلهم أكثر عرضة للفقر والهشاشة الاقتصادية، وهجرة العمل في النشاط الزراعي، مما يتسبب في تهديد الأمن الغذائي.

د- تحدي الوصول إلى الموارد الأساسية:

يعد عدم القدرة على الوصول إلى الموارد الأساسية أحد التحديات التي تواجه صغار المزارعين، وفى مقدمة ذلك ندرة المياه، خاصة في المناطق المعرضة للجفاف، أو أنماط هطول الأمطار غير المنتظمة، وعدم توفر أنظمة الري الحديثة خاصة في المناطق القاحلة، وعدم توفر المدخلات المحسنة من بذور وأسمدة، ومبيدات، وتكنولوجيا، وضعف أو غياب البنية التحتية، والبنية التسويقية، والبنية الرقمية، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية، والدخول، وصعوبة تحقيق الأمن الغذائي ليس للمزارعين فقط، ولكن لمجتمعاتهم أيضًا.

هـ- تحدي الوصول إلى الأسواق:

يواجه صغار المزارعين تحديًا كبيرًا في الوصول إلى أسواق عادلة لبيع منتجاتهم مما يجعلهم يواجهون سيطرة الوسطاء، من تجار القرى، أو تجار الجملة، الذين يفرضون الأسعار الأقل، مقابل تقديم القروض لهؤلاء المزارعين، في صورة نقدية، أو في صورة مدخلات زراعية، مثل الأسمدة، والتقاوي، على أن يتم سدادها عند الوصول إلى السوق، الأمر الذي يجعل صغار المزارعين عاجزين عن الاستثمار في تحسين أساليب إنتاجهم، علاوة على ذلك، فإن البنية الأساسية الضعيفة وغير الكافية في القرى، من طرق رديئة، ومرافق تخزين محدودة، وتكاليف نقل مرتفعة، ونقص المعلومات التسويقية، تحد من قدرة صغار المزارعين على نقل البضائع بكفاءة والوصول إلى أسواق أكبر،

وكلها عوامل لا تؤثر على دخولهم فحســـب، بل تعيق أيضًـــا قدرتهم على الوصـــول للتقنيات الزراعية الحديثة، والمعلومات عن الأسعار، وحالة العرض والطلب، ومعايير الجودة، التي يمكن أن تعزز إنتاجيتهم.

و- تحدي الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية:

يعد صعوبة الوصول إلى الائتمان، والخدمات المالية، أحد التحديات التي يواجهها أصحاب الحيازات الصغيرة، مما ينعكس على قدرتهم على الوصول إلى المدخلات الزراعية الجيدة، أو الاستثمار في الأصول الزراعية التي يحتاجون إليها لزراعة محاصيلهم، وتربية ماشيتهم، وتشير بعض الدراسات التي أجريت في مناطق مختلفة من العالم أن صغار المزارعين يواجهون قيودًا ائتمانية أكثر من كبارهم، وترجع أسباب ذلك إلى الطلب المشتت، بسبب صغر حجم الحيازات، والتكلفة العالية للخدمة المالية في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، وضعف القدرة الإدارية للبنوك الريفية، بالإضافة إلى المخاطر الخاصة بالزراعة مثل أنماط الطقس المتغيرة، والآفات وتقلبات الأسعار التي تؤثر على مجتمعات بأكملها، وكما سبق الإشارة الافتقار إلى صكوك الملكية، ونقص السجلات المزرعية، مما يجعل معظم أصحاب الحيازات الصغيرة غير مؤهلين للحصول على قروض من البنوك بسبب نقص الضمانات.

ز-تحدي نقص التعليم والتدريب:

يعاني صغار المزارعين من تحدي صعوبة القدرة على الوصول إلى التعليم والتدريب، بالقدر الذي يساعد على تحسين ممارساتهم الزراعية وزيادة إنتاجهم، وتعاملهم مع الأسواق، وفهم التقنيات الحديثة وتطبيقها، وتطبيق ممارسات الزراعة التجديدية*التي تستهدف استعادة وتحسين صحة التربة، وتقليل التأثيرات البيئية السلبية إلى أدنى حد، كما أن افتقاد صغار المزارعين للتعليم والتدريب يحد من قدرتهم على استخدام السجلات المكتوبة، أو تثقيف أنفسهم حول تحسن الممارسات الزراعية.

س-تحدي الوصول إلى التطبيقات التكنولوجية الحديثة:

يواجه صغار المزارعين صعوبة كبيرة في الوصول إلى التطبيقات التكنولوجية الزراعية الحديثة، مما يحد من قدرتهم على التغلب على كثير من التحديات التي يواجهونها في تحسين ممارستهم الزراعية، وزيادة إنتاجيتهم، ودخولهم بسبب نقص التعليم والتدريب، ومن جهة أخرى ارتفاع تكلفة التطبيقات التكنولوجية، وصعوبة الوصول إليها، مما يؤدي إلى اتساع مستمر للفجوة بين معرفتهم بالممارسات الزراعية، والمعرفة المتاحة في مؤسسات البحوث الزراعية، وهو ما يجعل مصادر حصولهم على المعلومات تنحصر في مزارعين آخرين، خاصة مع عدم وجود خدمات الإرشاد الزراعي أو ضعفها، ونظرًا لأن معظم أصحاب الحيازات الصغيرة لا يحتفظون بسجلات مكتوبة، فإن قدرتهم على التقييم الدقيق، لنتائج ما قد يطبقونه من ممارسات زراعية جديدة تنخفض، فبدون القدرة على مقارنة التكاليف والإيرادات، قد لا يتمكن المزارعون من التقييم بثقة للتغيرات في أرباحهم نتيجة لهذه الممارسات، وبدون سجلات مكتوبة توثق ربحية المشروع،

يواجه المزارعون أيضًا صعوبة أكبر في الحصول الائتمان، وتتفاقم هذه المشكلة بسبب عدم وجود سندات ملكية الأراضي أو غيرها من الضمانات.

ع- تحدي التعرض للمخاطر:

تواجه المزارع الصغيرة نفس المخاطر التي تواجهها المزارع الكبيرة، بما في ذلك على سبيل المثال الأمراض والآفات، وعدم كفاية أو انتظام هطول الأمطار، والفيضانات، وارتفاع أسعار المدخلات، وانخفاض أسعار المحاصيل، ومع ذلك، فإن هذه المخاطر تؤثر على كليهما بشكل مختلف، فمعظم أصحاب الحيازات الصغيرة يفتقرون إلى إمكانية الوصول إلى آليات تخفيف هذه المخاطر، مثل التأمين على المحاصيل بسبب ارتفاع تكلفته، وعزوف شركات التأمين؛ نظرًا للمخاطر المحتملة العالية التي يتعرضون لها، وهو ما يجعل عواقب هذه المخاطر أكبر بكثير على أصحاب الحيازات الصغيرة، خاصة مع غياب شبكات الأمان الاجتماعية، أو المساعدات المالية، الأمر الذي يجعلهم أكثر ميلًا إلى تجنب المخاطرة، وعدم تطبيق الممارسات الزراعية الجديدة، خاصة إذا كانت النتائج غير مؤكدة، أو كان المردود سيستغرق وقتًا، وتشير الدراسات إلى أن 5٪ - 10 ٪ فقط من أصحاب الحيازات الصغيرة على استعداد لتحمل المخاطر، وأن 50 ٪ ـــــــ 75 ٪ من أصحاب الحيازات الصغيرة يتجنبون المخاطرة بدرجة متوسطة إلى شديدة، وهو سلوك منطقي يتطلب وضعه في سياقه الاقتصادي.

<u>خامسًا: كيف يواجه صغار المزارعين التحديات</u>

يشمل الجزء التالي التعرف بالتفصيل على المتطلبات اللازمة لجعل صغار المزارعين أكثر قدرة على مواجهة التحديات.

1. تعزيز حقوق الأراضي وأسواقها

مما لا شك فيه أن الاصلاحات القانونية الخاصة بتيسير نقل ملكية الأراضي، وإصدار وثائق حقوق الملكية، وتنظيم أسواق جيدة وفعالة لبيع الأراضي الزراعية وتأجيرها سوف يساعد على الاستثمار، وتحسن إنتاجية صغار المزارعين، من خلال تمكينهم من الوصول إلى الائتمان، والخدمات المالية، والتأمين الزراعي، كما أن ذلك سوف يشجع على نقل الأراضي من صغار المزارعين الراغبين في الخروج من العمل في الأنشطة الزراعية، والذين يضطرون إلى الاستمرار في العمل الزراعي بسبب مخاوفهم من عدم الحصول على السعر العادل لأراضيهم.

2. تعزيز استراتيجيات إدارة مخاطر المناخ

تحتاج المزارع الصغيرة بشكل خاص إلى تمكينها من بناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، وإدارة المخاطر، وهو ما **يتطلب** التركيز على ممارسات المرونة المناخية مثل الزراعة الذكية مناخيًا، التي تساعدهم على

الحفاظ على إنتاجيتهم حتى في ظل الطقس الصعب، والمحافظة على الدخول، وتعزز استدامة الزراعة على المدى الطويل، كما أن تنويع المحاصيل يضمن استمرار توفر الغذاء حتى عندما تتعرض بعض المحاصيل للخطر، كما يساعد تطبيق الممارسات الزراعية المتطورة، واستخدام المدخلات الزراعية الجيدة، في إثراء التربة والحفاظ على جودتها، ويعد وجود أنظمة جيدة للتأمين الزراعي، أحد الأدوات الفاعلة في زيادة قدرة صغار المزارعين على الصمود في مواجهة المخاطر بأنواعها، ومنها تقلبات الأسعار، التي يمكن الشراكات مع الشركات الزراعية، ودعم تطبيق الزراعة التعاقدية، والعقود الآجلة، إلى زيادة قدرة صغار المزارعين على مواجهتها.

3. الوصول إلى الموارد الاساسية ودعم سلاسل القيمة

يتطلب دمج صغار المزارعين في مسارات التنمية، وزيادة إنتاجيتهم تهيئة بيئة داعمة توفر لهم الموارد الأساسية مثل الأراضي، والمياه، والائتمان، والتكنولوجيا، والأسواق، من خلال البدء بإصلاح السياسات الزراعية، وحماية حقوق الملكية، وتحسين أنظمة الري المستدام، وضمان عدالة توزيع مياه الري، ودعم تبني تقنيات حصاد المياه، أيضًا تمكين صغار المزارعين من الوصول إلى التمويل الأصغر الذى يعد أداة قوية لدعم صغار المزارعين في الدول النامية، من خلال توفير إمكانية الحصول على قروض صغيرة مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات هؤلاء المزارعين، وتمكنهم من الاستثمار في عملياتهم دون عبء أسعار الفائدة المرتفعة المرتبطة عادة بالأنظمة المصرفية التقليدية، ويمكن استخدام هذه القروض لأغراض مختلفة، كشراء المدخلات، أو المعدات اللازمة لتحسين الإنتاجية، أيضًا في كثير من الأحيان تقدم مؤسسات التمويل الأصغر خدمات إضافية تتجاوز توفير القروض، منها برامج تدريبية لتثقيف المزارعين بشأن الثقافة المالية، وإدارة الأعمال، والممارسات الزراعية المستدامة، ولا يعمل هذا النهج الشامل على تمكين المزارعين ماليًا فحسب، بل يزودهم أيضًا بالمهارات اللازمة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استثماراتهم، ونتيجة لذلك يمكن للتمويل الأصغر أن يلعب دورًا حاسمًا في كسر حلقة الفقر بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تمكينهم من بناء سبل عيش أكثر قدرة على الصمود.

4. سد الفجوات بين الجنسين وتنمية المزارعين الشباب

إن دعم وصول النساء (اللاتي يشكلن نسبة كبيرة من صغار المزارعين) إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والأسواق ليست مجرد قضية حقوق، بل هي أيضًا قضية كفاءة، حيث يؤدي عدم المساواة بين الجنسين إلى تخصيص غير فعال للموارد، مما يعني بدوره انخفاض الإنتاجية الزراعية، وسوء التغذية والنتائج الصحية، على جانب آخر فإن تنمية مشاركة الشباب في الزراعة أمر ضروري أيضًا لتحقيق التنمية الزراعية، وتحسين الأمن الغذائي، وتعزيز التنمية الشاملة، وينبغي للتدخلات الرامية إلى زيادة ربحية المزارع الصغيرة، أن تستهدف شباب المزارعين دون تهميش.

5. تعزيز دور المنظمات الدولية في دعم صغار المزارعين

تقدم المنظمات الدولية قدرًا كبيرًا من الموارد التي تهدف إلى دعم صغار المزارعين في الدول النامية، وتقدم مؤسسات مثل منظمة الأغذية والزراعة FAO، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية IFAD، والبنك الدولي WB، المنح والمساعدة الفنية المصممة خصيصًا للزراعة الصغيرة، إدراكًا منها أن الاستثمار في الزراعة الصغيرة أمر ضروري لتحقيق أهداف الأمن الغذائي العالمي، والتنمية المستدامة، وتلعب المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية لصغار المزارعين دورًا ملموسًا في الاستثمار في تكنولوجيا أفضل، وتحسين أنظمة الري، أو تبني ممارسات زراعية مستدامة، على سبيل المثال، تركز بعض البرامج على الزراعة الذكية مناخيًا، مما يساعد المزارعين على التكيف مع أنماط الطقس المتغيرة مع زيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه المنظمات على تسهيل إنشاء منصات تبادل المعرفة، التي تمكن صغار المزارعين التعلم من بعضهم، والوصول إلى أفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم، ومن خلال ربط أصحاب المزارع الصغيرة بالشبكات العالمية، تساعد المنظمات الدولية في تمكينهم من التغلب على التحديات المحلية وتعزيز قدرتهم على الصمود.

سادسًا: الجهات الفاعلة في دعم صغار المزارعين

تتعدد الجهات الفاعلة في دعم صغار المزارعين، وفي مقدمتها الحكومات التي تلعب دورًا مهمًا في دعمهم، من خلال السياسات، والمبادرات، التي تهدف إلى حمايتهم اجتماعيًا، واقتصاديًا، وتحسين قدرتهم على الحصول على الائتمان، والتعليم، وتعزيز الزراعة التجديدية، من خلال توفير التدريب، كما تؤدي المنظمات غير الحكومية دورًا مباشرًا مع صغار المزارعين من خلال تزويدهم بالقدرة على الوصول إلى التعليم، والموارد، والتقنيات، التي يمكن أن تساعدهم على تحسين عملياتهم، والتغلب على التحديات، وفى حالات كثيرة يتعاون كل من المنظمات غير الحكومية والحكومات، والشركات، في السياسات والممارسات التي تدعم صغار المزارعين، وتعزز الزراعة المستدامة لهم، وإدراكًا للحاجة الملحة إلى رفع قدرة صغار المزارعين على التكيف مع تغير المناخ، أنشأت العديد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية، برامج للمنح والمساعدات تهدف إلى تعزز قدرتهم على الصمود، مثل تنفيذ تقنيات الحفاظ على المياه، والاستثمار في أصناف المحاصيل المقاومة للجفاف، أو تبني الممارسات الزراعية البيئية، وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي للحكومات أن تستثمر المزيد من الموارد في المناطق الريفية، لتمكين صغار المزارعين من الحصول على التكنولوجيا والمياه النظيفة، والمرافق العامة بشكل أفضل، مما يضمن قدرتهم على توفير الغذاء لأسرهم وكذلك لمجتمعاتهم.

هذا، وعلى جانب آخر تلعب بعض شـركات الأغذية والمشـروبات دورًا مهمًا في دعم صـغار المزارعين، وإرسـاء ممارسـات التجارة العادلة، ودفع أسـعار عادلة للمنتجات الزراعية، كما أن لدى بعض الشـركات برامج لتعليم صـغار المزارعين وتثقيفهم حول أفضـل الممارسـات لزراعة المحاصـيل، وتربية الماشـية، فضـلًا عن تزويدهم بالقدرة على الوصول إلى الموارد مثل الشتلات والأسمدة والمعدات، وهو ما يساهم في تحسين حياتهم، وزيادة استدامة عملياتهم، ولا يعد هذا مفيدًا لمزارعي الحيازات الصغيرة فحسب، بل أنه يصب أيضًا في مصلحة شركات الأغذية والمشروبات، لأنه يساعد على ضمان سلسلة توريد مستقرة ومستدامة لمنتجاتها.

كذلك فإن للتعاونيات بأشكالها المختلفة دورًا مهمًا في دعم صغار المزارعين كما سيتضح من العرض الآتي:

القسم الثاني: دور التعاونيات الزراعية في دعم صغار المزارعين:

تقوم التعاونيات الزراعية بدور مهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تعد أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الزراعية، كما أنها حركة شعبية ديمقراطية تستهدف تحقيق احتياجات الأعضاء المزارعين لذا فإنها تعد وسيلة لحماية صغار المزارعين وزيادة إنتاجهم وتحسين مستوى معيشتهم من خلال مساعدتهم على توفير التمويل ومدخلات الإنتاج اللازمة إلى جانب تسويق منتجاتهم الزراعية

كما يمكنها المساهمة في تنفيذ المشروعات القومية في كافة المجالات، ومن الأمثلة على ذلك، اشتراك الجمعيات التعاونية الزراعية في المشروع القومي لاستصلاح واستزراع 1.5 مليون فدان، (نصار، 2020) وخاصة صغار المزارعين وشباب الخريجين، بالإضافة إلى تعاون الثروة المائية في المشروع القومي لتنمية الثروة السمكية بمحافظة كفر الشيخ ومحور قناة السويس، وكذلك التعاون الإنتاجي في المشروع القومي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف المساهمة في استقرار الأسعار والأسواق ومحاربة الغلاء.

أولًا: الهيكل المؤسسي للتعاونيات الزراعية في مصر

يؤدي القطاع التعاوني مهامه المنوطة بها في خدمة القطاع الزراعي من خلال بنيان مؤسسي يتكون من التعاونيات الزراعية والاتحاد التعاوني المركزي.

1- التعاونيات الزراعية:

يتكون البنيان التعاوني الزراعي من مجموعة من الوحدات التعاونية، موزعة بين أربع مجموعات رئيسية، هي:

أ. **تعاونيات الائتمان الزراعي:**

وهي تعاونيات زراعية متعددة الأغراض، وتمارس نشاطها في الأراضي القديمة المستكملة البنية والخدمات، وتقع على قمة هذا البنيان الجمعية التعاونية العامة للائتمان الزراعي التي تعمل على مستوى الجمهورية، وتتكون من قسمين رئيسين هما:

- **تعاونيات زراعية متعددة الأغراض وتشمل:**
  - جمعيات تعاونية متعددة الأغراض (على مستوى القرية).
  - جمعيات تعاونية مشتركة (على مستوى المركز)
  - جمعيات تعاونية مركزية (في عواصم المحافظات).
  - جمعيات تعاونية متعددة الأغراض على مستوى الجمهورية.

- **جمعيات تعاونية زراعية نوعية، تشمل كل من:**
  - الجمعيات التعاونية للميكنة الزراعية.
  - الجمعيات التعاونية للثروة الحيوانية.

ب. **تعاونيات الإصلاح الزراعي:**

تمارس نشاطها في مناطق الإصلاح الزراعي **ومن أهم وظائفها** كما حددها القانون: الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقًا لحاجات الأراضي المملوكة لأعضائها، مد الزراع بما يلزم لاستغلال الأراضي وما يلزم لحفظ المحصول ونقله، تنظيم زراعة الأراضي واستغلالها على خير وجه، بيع المحاصيل الرئيسية لحساب أعضائها على أن تخصم من ثمن المحاصيل أقساط ثمن الأرض والأموال الأميرية والسلف الزراعية الأخرى التي تطلبها حاجات الأعضاء، وكذلك أيضًا القيام بجميع الخدمات الاجتماعية.

ج. **تعاونيات استصلاح الأراضي:**

ويقصد بها الجمعيات التعاونية المنشأة بالأراضي الجديدة طبقًا للقانون رقم 100 لسنة 1964 والقانون رقم 143 لسنة 1981،

د. **تعاونيات الثروة السمكية:**

تخضع لأحكام القانون رقم 123 لسنة 1983 وتقع على قمته الاتحاد التعاوني للثروة المائية.

2- الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي:

ويأتي على قمة البنيان التعاوني الزراعي في مصر، ويتكون من ثلاث جمعيات عامة، متعددة الأغراض على مستوى الجمهورية، تخضع لإشراف جهات حكومية تابعة لوزارة الزراعة، وهي:

الجمعية التعاونية الزراعية العامة للائتمان الزراعي وتشرف عليها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي.

الجمعية التعاونية الزراعية العامة للإصلاح الزراعي وتشرف عليها الإدارة المركزية للائتمان الزراعي

الجمعية التعاونية الزراعية العامة للأراضي المستصلحة وتشرف عليها إدارة استصلاح الأراضي

الجمعيات التعاونية الزراعية النوعية العامة والمتخصصة وتأتي تلك الجمعيات على قمة البنيان التعاوني الفرعي المستقل لكل منها.

ويوضح الشكلان الآتيان الهيكل المؤسسي للتنظيمات الزراعية في مصر واللذان يشملان كلًا من الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، وجهات الإشراف على تلك التنظيمات.

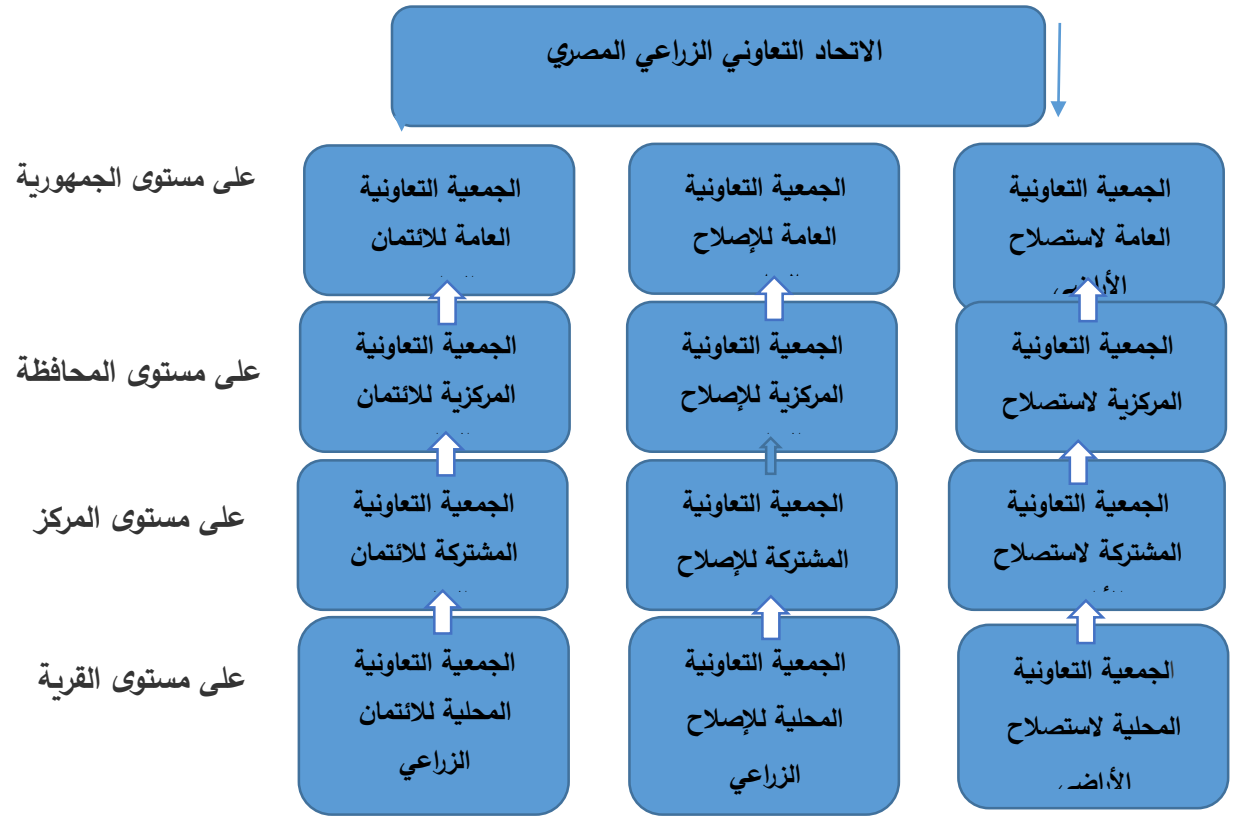

المصدر: وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للائتمان الزراعي، بيانات غير منشورة.

شكل رقم (1)

الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي المصري

وتتمثل مهام الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي المصري فيما يأتي:

- المشاركة في تخطيط الحركة التعاونية في مصر
- الإشراف على عمليات التدريب التعاوني بالجمعيات التعاونية الزراعية، وذلك بالتنسيق مع الجمعيات المركزية بالمحافظات.
- التنسيق بين القطاع الزراعي التعاوني والقطاعات التعاونية الأخرى.
- التنسيق بين الجمعيات التعاونية الزراعية العامة في الحدود التي تقررها تلك الجمعيات.
- الدفاع عن مصالح الجمعيات التعاونية الزراعية بوحدات البنيان التعاوني
- تمثيل الحركة التعاونية الزراعية في الخارج وذلك بالاشتراك في عضوية المنظمات التعاونية الدولية والإقليمية والعربية والاشتراك في المؤتمرات الخارجية، وتبادل الخبرات التعاونية مع مختلف المنظمات الدولية
- عقد المؤتمر التعاوني الزراعي العام مرة كل أربع سنوات ومتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر وتوصياته وتنظيم المؤتمرات التعاونية المتخصصة وعقدها من خلال الجمعيات التعاونية العامة المعنية.

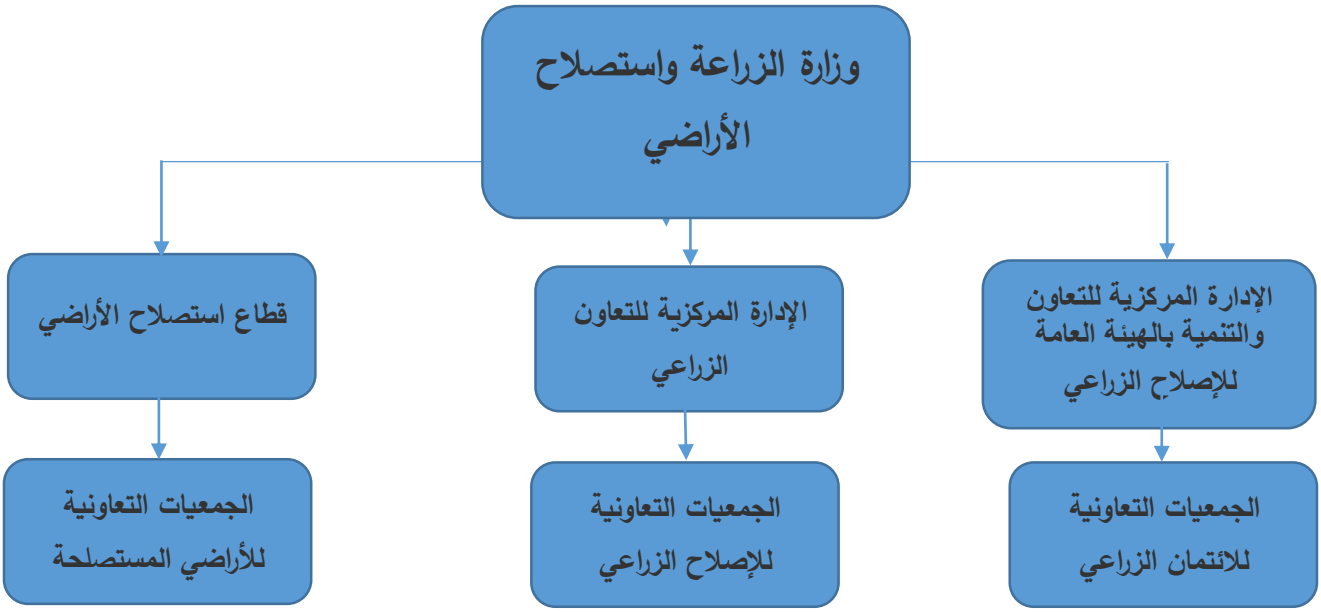

المصدر: وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للائتمان الزراعي، بيانات غير منشورة

شكل رقم (2)

جهات الإشراف على الجمعيات الزراعية بجمهورية مصر العربية

والجدير بالذكر أن كل مستوى إداري من هذه الجمعيات له مهام منها مساعدة الجمعيات المكونة له، بالإضافة لمجموعة من المهام المحددة والمتمثلة في تقديم الدعم الفني للمزارعين سواء من خلال خبراء وزارة الزراعة أو الجمعيات الأهلية المتخصصة، ولكل مستوى إداري جمعية عمومية ومجلس إدارة منتخب ومدير يعينه وزير الزراعة، فمثلًا يتكون مجلس إدارة الاتحاد التعاوني المركزي من 30 عضوًا على الأقل ويحق لوزير الزراعة تعيين خمسة أعضاء.

تتكون الجمعية العمومية للاتحاد التعاوني المركزي من أعضاء مجالس إدارات الجمعيات المكونة له، وتضم الجمعية المركزية عضوًا لكل جمعية، في حين تتكون الجمعيات المشتركة والعامة من جميع أعضاء مجالس إدارة الجمعيات المكونة لها

وتعد **الجمعية الزراعية التعاونية هي وحدة البنيان التعاوني الزراعي** المصري وتنبع أهميتها من كونها الآلية المناسبة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية الريفية، ومنها تقديم المنفعة للمزارعين من خلال ما تقدمه لأعضائها المزارعين من خدمات مثل توفير مستلزمات الإنتاج كالبذور والأسمدة والمبيدات، وكذلك أجهزة الري وتوفير الورش الخاصة بصيانة الأجهزة الزراعية الحديثة إضافة إلى تقليل تكاليف الخدمات الزراعية وتحسينها، وكذلك دورها في إيجاد قنوات تسويقية يتم من خلالها تصريف الإنتاج الزراعي بأسعار مناسبة، وهذا ينعكس على زيادة الدخول وتحسين الأحوال المعيشية للمزارعين الأعضاء. وتتمثل أهم اختصاصاتها في الشكل الآتي:

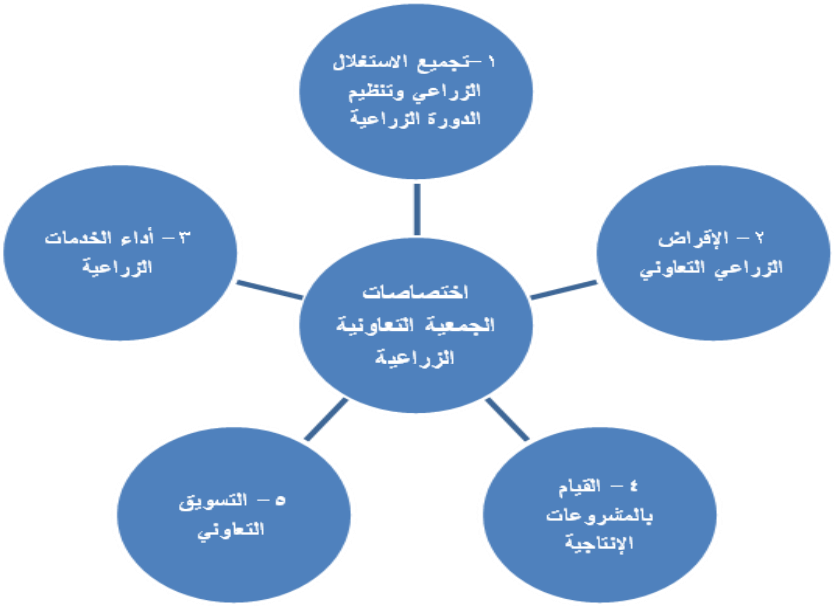

شكل رقم (3)
مهام الجمعية التعاونية الزراعية واختصاصاتها

ثانيًا: الإطار التشريعي للتعاونيات الزراعية في مصر:

هناك العديد من التشريعات والقوانين التي صدرت بشأن التعاونيات الزراعية سيتم التعرض لأهم تلك القوانين والتشريعات التي أثرت في مسيرة التعاونيات على مدى السنوات السابقة، وكانت محددًا أساسيًا لأدائها:

- بدأت تلك التشريعات بصدور أول قانون تعاوني مصري رقم 27 لسنة 1923 وإنشاء قسم للتعاون الزراعي بوزارة الزراعة لإصدار التشريعات الزراعية ودعم الحركة التعاونية. ثم إنشاء بنك التسليف الزراعي عام 1931 لإقراض المزارعين ودعم أسس التعاون. ثم أعقب هذا القانون عدة قوانين هي قانون إنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية عام 1944، والذي أعقبه قانون 948 لسنة 1948 بتحويل بنك التسليف الزراعي إلى بنك زراعي تعاوني بهدف تمويل الجمعيات التعاونية الزراعية ثم قانون الإصلاح الزراعي رقم 78 لعام 1952 بهدف تأميم الجمعيات التعاونية وخدمة صغار المزارعين وحماية المنتفعين الجدد ممن تقل حيازاتهم عن خمسة أفدنة، ثم القانون رقم 67 لعام 1960 الخاص بإنشاء المؤسسة التعاونية الزراعية العامة، والقانون رقم 51 لعام 1969 الذي أتاح للتعاونيات أن تتوسع في أنشطتها لتشمل جميع مجالات الإنتاج الزراعي في شكله الهرمي، وإقرار مبدأ عدم توزيع رأس مال التعاوني، ومنح نسبة 5/4 لمقاعد مجلس الإدارة لصغار الفلاحين، ثم تم إنشاء الاتحاد التعاوني الزراعي عام 1970، والقانون رقم 117 لسنة 1976، بإنشاء البنك الرئيسي للتنمية والائتمان وبنوك القرى. (بداية انهيار التعاونيات) والقرار الجمهوري رقم 824 لسنة 1976 لحل الاتحاد التعاوني المركزي، والقرار الجمهوري رقم 825 لسنة 1978 بإلغاء الهيئة العامة للتعاون الزراعي.

- القانون رقم 122 لسنة 1980، والمعدل بالقانون رقم 186 لسنة 1986. لمعالجة الثغرات في النظام التعاوني، بما يتلاءم مع سياسة الانفتاح وتحرير العلاقة الإنتاجية الزراعية من القيود التشريعية والتنظيمية خلال فترة التخطيط المركزي، وتخلي الحكومة عن دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، واقتصر دور بنك التنمية والائتمان الزراعي وفروعه بالقرى على القيام بمهام البنوك التجارية، وتوقفت علاقته بالنشاط الزراعي عند التدخل لإعادة التوازن لسوق مستلزمات الإنتاج عند اختلال عوامل العرض والطلب، وظهور الاحتكارات. وتم إلغاء العديد من القوانين المحددة للإنتاج والتسويق الزراعي الإجباري.

- ويعد قانون التعاون الزراعي رقم 122 لسنة 1981 حتى الآن هو الإطار التشريعي المنظم للتعاونيات الزراعية في مصر.

- وعلى الرغم من انتشار التعاونيات الزراعية بكافة أنحاء الجمهورية، إلا أن دورها في تقديم كافة الخدمات الزراعية لصغار المزارعين قد تقلص في الآونة الأخيرة، مما استلزم إدخال بعض التعديلات التشريعية على قوانين التعاون، مع الحفاظ على المبادئ والقواعد التعاونية (باب العضوية المفتوح– حرية الدخول والخروج– ديموقراطية الإدارة– الفائدة المحدودة على رأس المال والعائد على المعاملات– الحياد السياسي والثقافي والديني)، وتم في هذا الإطار صدور القانون رقم 204 لسنة 2014، بتعديل بعض أحكام قانون التعاون الزراعي رقم 122 لسنة 1980 بمنح التعاونيات الزراعية إمكانية تأسيس شركات مساهمة والسماح للأشخاص الاعتباريين المساهمة في رأس مال المشروعات التي تنشئها الجمعيات الزراعية.
- ثم صدور القانون رقم 84 لسنة 2016 بتحويل البنك الرئيس للتنمية والائتمان الزراعي إلى بنك قطاع عام، يسمى البنك الزراعي المصري، يتخذ شكل شركة مساهمة مصرية مملوك رأس مالها الكامل للدولة، وله أن ينشئ فروعًا ووحدات تابعة له ومندوبات داخل البلاد وخارجها. وجاري العمل على توحيد مدد مجالس إدارات الاتحاد العام للتعاونيات والاتحادات النوعية المركزية الخمسة لتصبح خمس سنوات. هذا بالإضافة لقيام الاتحاد العام للتعاونيات بإعداد مشروع قانون موحد للتعاون يجمع قواسم مشتركة (80%* 85%)، ويترك للتعاونيات النوعية الحرية في حدود (12– 20%)، في ضوء خصوصية كل منها.

ثالثًا: مؤشرات التعاونيات الزراعية المصرية:

وفقًا لبيانات النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2024، وكما يتضح من جدول رقم (1) بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية 5993 عام 2023/2022 مقابل 6010 عام 2022/2021 بنسبة انخفاض قدرها 0,3% وتحتل الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي المرتبة الأولى بعدد 4450 جمعية تمثل نحو 74,2% تليها جمعيات الإصلاح الزراعي 761 جمعية بنسبة تقدر بنحو ثم الجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة 680 جمعية بنسبة نحو 11,3%، ثم الجمعيات التعاونية للثروة المائية 102 جمعية تمثل نحو 1,7 من إجمالي عدد الجمعيات التعاوني الزراعية

بلغ عدد الأعضاء المساهمين في الجمعيات التعاونية الزراعية 5,9 مليون عضو عام 2022/2023 مقابل 5,8 مليون عضو عام 2022/2021 بزيادة نحو 2.0% ويمثل عدد أعضاء الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي أكبر عدد نحو 5 ملايين عضو يمثلون نحو 85% من أعضاء التعاونيات الزراعية يليهم أعضاء الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي 0.5 مليون عضو يمثلون 8.4%، ثم أعضاء الجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة 0.3 مليون

عضو بنسبة تمثل 5.0% ثم أعضاء الجمعيات التعاونية للثروة المائية 0.1 مليون عضو بنسبة تمثل 1,7% من إجمالي عدد الأعضاء المساهمين.

بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية النوعية بجمعيات الائتمان 815 جمعية عام 2022/2023 مقابل 799 جمعية عام 2022/2021

بلغ إجمالي عدد العاملين بجمعيات الائتمان والإصلاح الزراعي وبنوك القرى 28.0 ألف عامل عام 2023/2022، مقابل 30.5 ألف عامل عام 2022/2021، بنسبة انخفاض بلغت 7.3%، ويرجع ذلك إلى بلوغ بعض العاملين سن التقاعد.

كما بلغت إجماليات الأجور السنوية والتأمينات الاجتماعية، بجمعيات الائتمان والإصلاح الزراعي وبنوك القرى 3.1 مليار جنيه، مقابل 2.6 مليار جنيه عام 2022/2021، بنسبة زيادة بلغت 21.8%، وقد يرجع ذلك لبلوغ بعض العاملين سن التقاعد.

جدول رقم (1)

التوزيع النسبي للتعاونيات الزراعية في مصر عام 2023/2022

البيان	الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي	الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي	الجمعيات التعاونية للأراضي المستصلحة	لجمعيات التعاونية للثروة المائية
عدد الجمعيات	74,2	12,7	11,3	1,7
عدد الأعضاء	84,9	8,4	5,0	1,6
رأس المال	56,4	40	3,7	0,54
مساحة الزمام المنزرع	٪68	٪8	٪24	-

المصدر حسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي) لعام 2023/2022، إصدار أكتوبر 2024

ويتضح مما سبق أن الجمعيات التعاونية للائتمان الزراعي تستحوذ على النصيب الأكبر سواء من حيث عدد الجمعيات التي تمثل نحو 74.2% من عدد الجمعيات الزراعية، أو عدد الأعضاء الذين يمثلون 84,9% من عدد أعضاء الجمعيات، وحتى رأس المال 56,4% أو مساحة الأراضي التابعة لها والتي تبلغ نحو 68% من مساحة الزمام التابع للجمعيات الزراعية.

رابعًا: أهم المعوقات والمشكلات التي تواجه التعاونيات الزراعية المصرية:

للنهوض بالتعاونيات الزراعية وتفعيل دورها في خدمة صغار المزارعين ودعمهم، يجب التعرف على المعوقات والمشكلات والتحديات التي تواجهها، بهدف وضع الحلول المناسبة لمواجهتها. ومن أهم هذه المعوقات ما يأتي:

أ- معوقات إدارية، وتتمثل أهمها في:

- سيطرة الدولة على إدارة التعاونيات الزراعية؛ فبالرغم من أن المادة 37 من الدستور تدعم سيادة التعاونيات واستقلالها وفقًا لمبادئ التعاون العالمية إلا أن الكثير من مواد قانون التعاون الزراعي تدعم سيطرة الدولة على التعاونيات بدءًا من تعيين مديري تلك الجمعيات وفقًا للمادة 45 من قانون التعاون وانتهاء بالمادة 43 التي تسمح لوزير الزراعة بتعيين عضو بكل جمعية من الجمعيات المركزية والعامة والنوعية، والمادة 75 التي تعطي أحقية لوزير الزراعة في تعيين خمسة أعضاء بمجلس إدارة الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، واستيلاء البنك الزراعي المصري من خلال التشريع على مقار ومخازن التعاونيات علاوة على انتقال مهام التعاونيات الأصلية واختصاصاتها إلى الفروع والوحدات التابعة لهذا البنك. وقد أدى ذلك إلى ضعف ثقة صغار المزارعين في هذه التعاونيات.
- ضعف الممارسات الديمقراطية في التعاونيات، حيث تدار مجالس الإدارة على مستوى القرية بشكل فردى، وانعدام الثقة لدى الأعضاء بجدوى حضور اجتماعات الجمعية العمومية، وغموض بيانات الميزانيات العمومية بالنسبة لغالبية الأعضاء.
- انخفاض الكفاءات الإدارية بالتعاونيات وغياب الإدارة المحترفة، وضعف مستوى الجهود التي بذلت من أجل رفع كفاءة أعضاء مجالس الإدارات أو الجهاز الوظيفي من خلال التدريب التعاوني لعدم سلامة الخطط التي وضعت محتواها واختبار القائمين عليها وأساليب تنفيذها وغياب عدم الاهتمام من قبل مجلس الإدارة بالقيام بالمهام والخدمات التي يحتاجها الأعضاء، وعدم مراعاة العدالة في توزيع خدمات الجمعية.
- ضعف البنية الأساسية بالجمعيات من مخازن، أراضٍ فضاء وأصول أخرى، وضعف مقررات الجمعيات.
- نقص الوعي التعاوني، ونقص برامج التدريب التعاوني وعدم تحديثها.
- التضارب بين عمل إدارة مديرية الزراعة بالمحافظة وعمل الجمعيات التعاونية، كأن تقوم الإدارة العامة للتعاون بالمحافظة بتوزيع التقاوي في الوقت الذي يعد هذا من أعمال الجمعية التعاونية، وقد ينسحب الأمر على بعض الأمور الأخرى.

ب- معوقات تمويلية ومن أهمها:

- على الرغم من أن القطاع التعاوني قطاع شعبي يهدف إلى خدمة أعضائه بالمجتمع والمساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أسفرت تدخلات الدولة وتقييد فرص التعاونيات التمويلية إلى أن أصبح هذا القطاع يتعامل تمويليًّا وائتمانيًّا وفق شروط وسعر الفائدة التجارية دون النظر إلى طبيعة القطاع وأهدافه.
- صعوبة توفير المكون الأجنبي الدائم الحاصل على مؤهلات عليا؛ للكثير من الاحتياجات الاستيرادية للتعاونيات الزراعية.
- ضعف القدرات المالية لعدد كبير من التعاونيات متمثلا في انخفاض العائد المالي المحقق من خلال الأنشطة الموجهة لخدمة الأعضاء.
- ضعف التكوين المالي للجمعيات التعاونية نتيجة انخفاض قيمة الأسهم ونتيجة لانخفاض عدد أعضاء الجمعية (صغر حجم الجمعية ماليًّا)، وكذلك عدم توفير المصادر التمويلية للتعاونيات.
- ضعف تطبيق فرص التمويل الذاتي للتعاونيات لانخفاض رؤوس أموالها، وعدم وجود محفزات لزيادة إسهام الأعضاء في رأس المال.
- عدم توفر مصدر تمويلي خاص للتعاونيات يتفهم طبيعتها وأسلوبها في النشاط الاقتصادي، حيث نص قانون التعاون الزراعي في المادة (11) على إنشاء بنك تعاوني ولم تخرج هذه المادة إلى حيز التنفيذ.
- عدم السماح للتعاونيات بإنشاء صناديق موازنة أسعار أو تمويل أو مستلزمات إنتاج حيث إن تلك الصناديق من الممكن أن تكون مصدرًا جيدًا للتمويل من ناحية وحماية للمزارع من تقلبات الأسعار من ناحية أخرى.
- أدى ضعف التعاونيات وعدم توفير التمويل الكافي إلى عدم قيامها بدورها سواء فيما يتعلق بشراء المحاصيل الموردة من المزارعين أو في أداء الوظائف التسويقية خاصة مع ارتفاع التكاليف التسويقية لتلك الوظائف، هذا فضلًا عن انخفاض القدرات الافتراضية للجمعيات التعاونية وعلى الأخص القروض المتعلقة بالنواحي التسويقية وصعوبة الحصول عليها بشروط ميسرة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة الجمعيات على المساومة لصالح أعضائها.
- الافتقار إلى مؤسسات من شأنها التأمين على المحاصيل الزراعية ضمن التقلبات السعرية والمخاطر الطبيعية.
- لم يسمح قانون التعاون بصرف فائدة على رأس المال مما حد من فرص تشجيع الأعضاء على زيادة مساهمتهم في رأس المال.

ج- معوقات تسويقية، يتمثل أهمها في:

- عدم توافر بنية أساسية متكاملة للعمليات التسويقية في معظم الجمعيات التعاونية سواء فيما يتعلق بالشون والمخازن والصوامع والثلاجات والمبردات ومحطات الفرز والتدريج، وغيرها.

- التوزيع الجغرافي غير الملائم لمكونات البنية التسويقية، على سبيل المثال التوزيع الجغرافي غير الملائم للمخازن والشون والصوامع بما يحمل المزارعين أعباء كبيرة للنقل ويرفع من نسبة الفاقد للمحاصيل المسوقة.
- عدم توافر شبكة نقل متطورة سواء فيما يتعلق بوسائل النقل أو فيما يتعلق بالطرق الممهدة بين المناطق الإنتاجية والتعاونيات.
- عدم القيام بعمليات الصيانة والترميم للبنية التسويقية المتاحة فعلًا خاصه أن معظم المخازن والشون في حالة سيئة ولا يصلح معها القيام بعلميات تخزين المحاصيل الموردة للتعاونيات.
- أحيانًا ما تكون الجمعية التعاونية ذاتها مؤجرة وليست ملكًا ومن ثم لا يوجد لديها أي بنية أساسية.
- القيود التي تضعها الدولة أمام حق التعاونيات في الاستيراد المباشر لمستلزمات الإنتاج والمدخلات.
- إلزام القطاع التعاوني بخصم الضرائب من المنبع مثل القطاع الحكومي والعام مع عدم إلزام القطاع الخاص بذلك مما يحد من قدرة القطاع التعاوني على المنافسة، وحرمان التعاونيات من قواعد الإعفاء الجمركي عند الاستيراد.
- انعدام الترابط بين تمويل القطاع التعاوني وتسويق منتجاته وضعف قدرة التعاونيات على دراسة الأسواق الخارجية.
- ضعف الإمكانات التسويقية للتعاونيات والإحلال والتجديد لمعدات الأجهزة والثلاجات والمخازن، الأمر الذي يحد من قدرتها على استلام بعض الحصص من السلع القابلة للتلف، وبالتالي حرمان الأعضاء من هذه الخدمة.
- عدم وجود جمعيات تعاونية متخصصة في مجال التسويق الزراعي التعاوني، وإن وجدت فهي غير مؤهلة للقيام بالوظائف والخدمات التسويقية التي يحتاج إليها الأعضاء.
- ما زالت علاقة المزارعين والمنتجين بالمؤسسات التعاونية الحكومية عائقًا في سبيل تطوير التسويق الزراعي التعاوني انعكاسًا لضعف الثقة بين المزارعين وتلك المؤسسات؛ لأن المؤسسات التعاونية لا تمتلك القدرة الكافية لتسويق المحاصيل أو الإمداد بمستلزمات الإنتاج.

<u>د- معوقات قانونية وتشريعية، يتمثل أهمها في:</u>

- تعقد وتعدد البنيان التعاوني الزراعي الحالي، فقانون التعاون الزراعي رقم 122 لعام 1980 الذي تم تعديله أكثر من مرة يتضمن 85 مادة في 11 بابًا، وتشمل اللائحة التنفيذية له 53 مادة، في حين تشمل اللائحة

التنفيذية للجمعيات التعاونية الزراعية لاستصلاح الأراضي وتنميتها فقط 58 مادة، بينما تضم لائحة صندوق الجمعيات الزراعية النوعية 10 مواد بالإضافة للعديد من القرارات الوزارية.

- البنيان التعاوني مقسم أفقيًا إلى أربعة مجالات (إنتاج نباتي، حيواني، إصلاح زراعي، استصلاح أراضي)، وكل مجال من هذه المجالات له بنيان تعاوني مستقل (رأسي) يرتبط بالتقسيم الإداري والجغرافي للدولة، حيث تم تأسيس هذا البنيان على أسس جغرافية وإدارية وليس استجابة لحاجة أعضائه الاقتصادية، مما جعل من الجمعيات التعاونية الزراعية مؤسسات شبه حكومية تتسم بالبيروقراطية وتدعم الإدارة المركزية المالية والإدارية مما يتنافى مع المبدأ الرابع لمبادئ التعاون الدولية، وكذلك الدستور المصري، وهو مبدأ الاستقلال والإدارة الذاتية، بالإضافة إلى تعدد الأجهزة الرقابية والعقابية (الباب الثامن، الباب الحادي عشر الخاصين بالرقابة والعقوبات).
- عدم وجود قانون تعاوني موحد يلبي طموحات أعضاء التعاونيات ويحقق أهداف الحركة التعاونية، حيث إن التشريع المصري قسم التعاونيات إلى أربعة أقسام (جمعيات الائتمان الزراعي – جمعيات الإصلاح الزراعي – جمعيات الاستصلاح الزراعي – جمعيات الثروة السمكية)، وجميعها تمارس أنشطة زراعية ولكل منها قانون خاص، مما لا يسمح بضمان توحيد الإشراف والرقابة وعدم تضارب الاختصاصات.
- ضعف آليات تطبيق مبدأ التعاون بين التعاونيات.
- طول فترة العضوية لمجالس الإدارة التي قد تصل بالعضو إلى 30 سنة.
- عدم السماح للتعاونيات الزراعية بتأسيس شركات مساهمه فيما بينها أو بالاشتراك مع غيرها، وأيضًا عدم السماح لها بشراء أسهم الشركات أو البنوك بما يمكن التعاونيات من الانطلاق وتأدية دورها سواء فيما يتعلق بتوفير مستلزمات الإنتاج أو تسويق محاصيل الأعضاء.
- وجود قيود قانونية على دخول الجمعيات التعاونية في مشروعات داخلية وخارجية وعدم السماح للجمعيات الزراعية بممارسة أي نشاط تسويقي دون الرجوع إلى الجمعيات المشتركة على مستوى المراكز إلى جانب تعقد الإجراءات القانونية الخاصة بتعاقدات البيع والشراء، بما يحد من أنشطة التعاونيات خاصة في التسويق الداخلي والخارجي.
- التعامل مع الجمعيات باعتبارها غير هادفة للربح وفق القانون، على الرغم من أن الجمعيات التعاونية قد اعتبرت مؤسسات حرة يجب عليها دفع الضرائب، أي أن هناك ازدواجية في التعامل، وهو تحصيل ضرائب من مؤسسة لا تستهدف الربح.

خامسًا: أهم التجارب والممارسات العالمية في التعاونيات الزراعية

- تلعب التعاونيات الزراعية دورًا مهمًا في تعزيز التنمية الريفية وتحسين حياة المزارعين من خلال توفير الموارد، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. ونستعرض فيما يلي بعض التجارب الدولية الناجحة لها:

1- التعاونيات الزراعية الهولندية:

التعاونيات الزراعية في هولندا تُعد واحدة من أنجح النماذج العالمية في مجال الزراعة التعاونية، حيث تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الإنتاج الزراعي، وتحسين جودة المنتجات، وزيادة القدرة التنافسية للمزارعين في الأسواق المحلية والعالمية. تتميز هولندا بقطاع زراعي متطور يعتمد على الابتكار والتكنولوجيا، والتعاونيات هي جزء أساسي من هذا النجاح.، وتتميز التعاونيات الزراعية في هولندا ببعض الخصائص التي تميزها عن غبيرها من الدول، ومنها التاريخ الطويل الذي يرجع إلى القرن التاسع عشر، حيث بدأت كحركة لمساعدة المزارعين على تحسين ظروفهم الاقتصادية وزيادة قدرتهم على التفاوض مع الأسواق، علاوة على التنظيم القوي والعمل بشكل جيد تحت مظلة قوانين وتشريعات تدعم استقلاليتها وشفافيتها، بالإضافة إلى تركيزها على الابتكار واستخدام التكنولوجيا الزراعية كالزراعة الدقيقة، والصوبات الذكية، وإدارة الموارد المائية بكفاءة، وتحملها الكامل للعملية التسويقية لصالح صغار المزارعين، مما يزيد من قوتهم التفاوضية ويقلل من التكاليف. هذا بالإضافة لاهتمامها بعنصر الاستدامة من خلال تقليل البصمة الكربونية، واستخدام الطاقة المتجددة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وفى سبيل ذلك توفر البرامج التدريبية والتعليمية للمزارعين لتحسين مهاراتهم ومعرفتهم بالتقنيات الزراعية الحديثة. وهناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في نجاح التعاونيات الزراعية الهولندية وزيادة دورها في تعزيز القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، وهي:

أ. الدعم الحكومي والتشريعي للمزارعين والمتمثل في إنشاء كليات زراعية، معاهد بحوث، وخدمات إرشادية، بالإضافة إلى تشجيع المزارعين على تشكيل تعاونيات. في عام 1876، تم إصدار تشريع يتيح تأسيس تعاونيات رسمية، مما وفر إطارًا قانونيًا مرنًا يدعم نموها وتطورها .تدخل الحكومة في شؤون التعاونية يظل عند حده الأدنى، إلا في حالة الاضطراب المالي، يمكن للحكومة التدخل ماليًا للحيلولة دون انهيار التعاونية

ب. البيئة المؤسسية الليبرالية :تتميز هولندا ببيئة مؤسسية تدعم التنظيم الذاتي وصنع القرار الديمقراطي. هذا المناخ الليبرالي أتاح للتعاونيات حرية تطوير هياكلها الداخلية وترتيباتها المالية بما يتناسب مع احتياجات أعضائها، دون تدخل حكومي مباشر .

ج. الرقابة الفعّالة ومشاركة الأعضاء :تتسم التعاونيات الهولندية بهياكل إدارية تتيح للأعضاء ممارسة الرقابة والمشاركة الفعّالة في صنع القرارات. يتكون الهيكل الإداري عادةً من مجلس إدارة يمثل الأعضاء، وإدارة مهنية تتولى التنفيذ، مما يضمن توازنًا بين الرقابة والإدارة التنفيذية.

د. التخصص والتركيز :تميل التعاونيات الهولندية إلى التخصص في نشاط زراعي محدد، مثل إنتاج الألبان، الأعلاف، أو تجهيز محصول معين كالبنجر السكري. هذا التخصص يعزز من تجانس الأعضاء ويسهل عملية اتخاذ القرارات، مما يساهم في تحقيق كفاءة أعلى وجودة أفضل في الإنتاج .

هـ. التمويل: تتمتع التعاونيات في هولندا بالتمويل الجيد بالنظر إلى الطبيعة "الهولندية" للاعتماد على التعاونيات، ويأتي التمويل بشكل أساسي من الأعضاء ويتم تخصيصه وتنظيمه من خلال أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين. وعلى الرغم من أن تدخل الحكومة في شؤون التعاونية ظل عند حده الأدنى، إلا أنه في حالة الاضطراب المالي كما كان الحال في الحرب العالمية الثانية، يمكن للحكومة التدخل ماليًا للحيلولة دون انهيار التعاونية. كان لشركة الخدمات المصرفية والمالية الهولندية المعروفة Rabobank دور مهم في تقديم الخدمات المالية للتعاونيات الزراعية.

- ومن أمثلة التعاونيات الزراعية في هولندا: Friesland Campin واحدة من أكبر التعاونيات في العالم في مجال الألبان، حيث تجمع آلاف المزارعين الذين ينتجون الحليب ومنتجاته. Cooperative Royal Cosunتعاونية تعمل في مجال إنتاج السكر والطاقة الحيوية والمنتجات الزراعية الأخرى.
- :Agrifirmتعاونية تعمل في مجال الأعلاف والأسمدة والخدمات الزراعية.

2- <u>التعاونيات الزراعية الألمانية:</u>

التعاونيات الزراعية في ألمانيا من أكثر النماذج نجاحًا في أوروبا، حيث تساهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين جودة الحياة في المناطق الريفية، وترجع التجربة الألمانية في التعاونيات إلى عام 1864 تاريخ تأسيس أول تعاونية لها من طرف فريدريش فيلهام رايفايزن مؤسس الحركة التعاونية حيث كانت فكرته "ما لا يقدر عليه الفرد وحيدا تقدر عليه المجموعة". وتم تطبيقها على المزارعين من خلال تعاونهم في شراء المدخلات الزراعية، وتسويق المنتجات، وتوفير التمويل.

والجدير بالذكر أن 80% من المزارعين يستفيدون من خدمات تلك التعاونيات، كما تساعد التعاونيات في خفض تكاليف الإنتاج من خلال الشراء الجماعي للبذور، الأسمدة، والمعدات، علاوة على ما توفره من قنوات

تسويقية فعالة للمنتجات الزراعية، تؤدي لزيادة دخل المزارعين. من ناحية أخرى تعمل التعاونيات الزراعية في ألمانيا على تبني ممارسات زراعية مستدامة، مثل الزراعة العضوية، واستخدام الطاقة المتجددة، كما أنها تسهم بشكل كبير في تشجيع الابتكار التكنولوجي لزيادة الكفاءة الإنتاجية وتقليل الآثار البيئية.

هناك نوع من التكامل بين التعاونيات، فالتعاونيات الإنتاجية تتكامل مع تلك التسويقية ثم مع تعاونيات الحفظ والتجميد ثم تعاونيات التصنيع، وقد ساعد هذا التكامل بين التعاونيات على أن تحرز تلك التعاونيات موقعًا متميزًا في الاقتصاد الألماني، ويعد هذا أحد عناصر النجاح.

وتحظى التعاونيات الزراعية بدعم كبير من الحكومة الألمانية، سواء من خلال التشريعات التي تسهل عملها أو من خلال الدعم المالي أو من خلال تشجيع الحكومة للتعاونيات على اعتماد التقنيات الحديثة والممارسات الزراعية المستدامة. من ناحية أخرى تقوم الهيئة الألمانية للتعاون الدولي GIZ بدعم التعاونيات الزراعية في الدول النامية بتفويض من الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ

ومن أبرز التعاونيات الألمانية التي حققت نجاحًا غير مسبوق. تعاونية :**Bay WA** وهي واحدة من أكبر التعاونيات الزراعية في ألمانيا، وتعمل في مجالات متعددة مثل توزيع المنتجات الزراعية، الطاقة المتجددة، وبيع المعدات. **تعاونية :DMK Group** تعد من أكبر تعاونيات الألبان في أوروبا، وتنتج مجموعة واسعة من منتجات الألبان.

3- <u>تجربة التعاونيات الزراعية في الهند</u>

تعد التجربة الهندية نموذجًا رائدًا للتطبيق التعاوني على مستوى العالم. فالهند تملك منظومة متكاملة للقطاع التعاوني تشمل المنظمات التعاونية من القرية إلي العاصمة، بالإضافة إلى البنوك التعاونية ومعاهد التدريب والتعليم ومنظمات التسويق والتصدير، فبعد أن كانت الهند تستورد 50% من الغذاء لسكانها، نجحت من خلال التعاونيات الزراعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطعام وتصدير الفائض كما أنها تمارس اليوم عملية الإنتاج والتصنيع والتصدير، وتملك نسبة 100% من تصنيع الأسمدة والآلات الزراعية والسكر وجميع الصناعات الغذائية، وأبرزها صناعة الألبان ومنتجاتها. لقد حققت تعاونيات الفلاحين الشعبية الديمقراطية في الهند الثورة الزراعية الخضراء والاكتفاء الذاتي للغذاء، وحولت الهند من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة للغذاء.

واعتمد نجاح التجربة عل اهتمام الدولة بالتعاونيات الزراعية والعمل على تطويرها، وتفعيل دورها من خلال وضع "مخطط لخمس سنوات"، حيث كانت أغلب جمعيات الائتمان الزراعي في الهند ذات حجم صغير وغير قادرة على التواصل مع جميع المناطق بالإضافة إلى قدرتها المالية والإدارية المحدودة، وبناءً عليه قامت الدولة

بعملية دمج لهذه التعاونيات لتكون جمعيات ائتمان كبيرة الحجم تعمل بما يتناسب مع خطط التنمية الموضوعة، وأن يكون لها رأس مال ذاتي يتم تمويله من قبل مساهمات من الأعضاء بها ووضع مخصصات مالية للظروف الطارئة. وقد اهتمت خطة السنوات الخمس بأهداف مختلفة تم تنفيذها على مراحل، "ففي السنة الأولى تم توجيه الائتمان للقروض الإنتاجية، والقروض لسداد قروض قديمة، وقروض غير إنتاجية." في حين اهتمت في السنة الثانية "بتحقيق التنمية الريفية المتكاملة" وفى السنة الثالثة استهدفت "زيادة حجم صناديق التمويل بالجمعيات"، وفى السنة الرابعة ركزت على التأكد من أن التعاونيات تقوم بمهامها الائتمانية بكفاءة وفاعلية، بينما ركزت في السنة الخامسة على التأكد من توفير التمويل اللازم لصغار المزارعين، وأخيرًا في السنة السادسة تحققت عملية التنمية المتكاملة للريف وزيادة القروض ذات الأجل القصير والمتوسط وزيادة التصنيع الزراعي

كما تمكنت الهند من أن تحل محل الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة منتجة للألبان على مستوى العالم، وذلك من خلال تنظيم مئات الألوف من صغار المزارعين في تنظيمات تعاونية بدلًا من الاستثمارات الضخمة محدودة الفاعلية والتصنيع.

وتعد تعاونيات الألبان وإنتاج اللحوم من أبرز صور التطبيق التعاوني وهو ما يُعرف بمزارع الألبان الحديثة التعاونية، والتي مكنت الهند من إيجاد فرص عمل للمزارعين الفقراء. وخاصة النساء الهنديات إذ يوجد 1,6 مليون امرأه بين أعضاء تعاونيات الألبان بالهند يمثلن نحو 18% من مجموع العاملين بتعاونيات الألبان كما يوجد نحو 2500 تعاونية ألبان مملوكة ملكية كاملة للنساء، وتمكن هذه التعاونيات النساء بما تملكه من مرافق ما بعد الحلب والدعم التسويقي والتدريب والتأمين على الماشية، وتقديم القروض لشراء الماشية من المشاركة النشطة في صناعة الألبان، كما مكنت عضوية تعاونيات الصحة، وتعاونيات رعاية الطفل، وتعاونيات المستهلكين المرأة من تقليل أعبائها المنزلية إلى حد كبير مما أتاح لها مرونة في العمل .

4- <u>التجربة المغربية في التعاونيات الزراعية:</u>

تعد التعاونيات الزراعية ركيزة أساسية في تنمية القطاع الفلاحي المغربي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث تلعب دورًا محوريًا في تحسين الإنتاج الفلاحي من خلال توفير المعدات والتقنيات الحديثة، وإدخال أساليب زراعية متطورة.، بالإضافة إلى توفير فرص عمل في المناطق القروية، للشباب والنساء.علاوة على دورها في دعم عملية التسويق والتصدير، كما أنها تسهم بقوة في تمكن صغار الفلاحين من الوصول إلى الأسواق الوطنية والدولية ممن يعظم من دورها في دعم التسويق والتصدير، خاصة في منتجات مثل زيت الزيتون، الأركان،

التمور، الزعفران، والخضروات. وبالإضافة لذلك توفر التعاونيات الدعم الفني والتدريب للمزارعين، مما يساعدهم على تحسين مهاراتهم وزيادة كفاءتهم. وكذلك تعزيز الاستدامة من خلال تشجيع صغار المزارعين على استخدام الممارسات الزراعية المستدامة التي تحافظ على البيئة.

ويعد القانون رقم 112 لعام 2014 الإطار القانوني الذي ينظم عمل التعاونيات الزراعية في المغرب، ويتيح لتلك التعاونيات مرونة أكبر في التمويل والإدارة، ويسهل من انخراط الفلاحين في مشروعات تعاونية وتتنوع التعاونيات الزراعية في المغرب لتشمل كلا من تعاونيات الإنتاج التي تركز على إنتاج محاصيل معينة مثل الزيتون، الحبوب، الخضروات، والفواكه، وتعاونيات التسويق: التي تساعد المزارعين على تسويق منتجاتهم بشكل أفضل، خاصة في الأسواق الخارجية، وتعاونيات الخدمات: التي تسهم في توفير خدمات مثل الري، النقل، والتخزين للمزارعين.وتعاونيات التصنيع: التي تقوم بتحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات مصنعة مثل زيت الزيتون، المربيات، والعصائر، ومن أهم التعاونيات الزراعية التي حققت نجاحًا في السنوات الأخيرة:

- تعاونية كوباك :(COPAG) من أكبر التعاونيات في المغرب، متخصصة في منتجات الألبان والحوامض، نجحت في تحقيق اكتفاء ذاتي في الإنتاج الحيواني والزراعي، مع شبكة توزيع واسعة داخل المغرب وخارجها، وساهمت في تشغيل الآلاف من الفلاحين.
- تعاونية الزعفران في تالوين :ساعدت الفلاحين في تحسين إنتاج وجودة الزعفران "الذهب الأحمر" المغربي. وحصلت على شهادات عالمية تضمن تسويقه في الأسواق الأوروبية والعالمية.
- تعاونية أركان: في سوس ساعدت في تمكين النساء القرويات من خلال إنتاج وتسويق زيت الأركان العضوي ومستحضرات التجميل المستخلصة منه، مما جعل هذا المنتج يحظى بشهرة عالمية.

5_ تجربة التعاونيات الزراعية الدنماركية:

نجحت التعاونيات الزراعية في الدنمارك في **تحويل صغار المزارعين إلى قوة إنتاجية فعالة**، مما ساهم في جعل القطاع الزراعي الدنماركي أحد أكثر القطاعات تنافسية في العالم. حيث وفرت لهم الأدوات اللازمة لتعزيز الإنتاجية، وتحقيق الاستدامة، وزيادة الأرباح. ويتمثل دور التعاونيات في دعم صغار المزارعين في النقاط التالية:

1 – توفير الدعم المالي والفني:

ساعدت التعاونيات صغار المزارعين في الحصول على قروض منخفضة الفائدة لشراء المعدات والبذور والأسمدة، ووفرت لهم إمكانية شراء مستلزمات الإنتاج بشكل جماعي بأسعار مخفضة، مما قلل من تكاليف الزراعة، وأنشأت بعض التعاونيات صناديق دعم لحماية المزارعين من الأزمات الاقتصادية أو تذبذب الأسعار.

2– لدعم التسويقي:

- قدمت التعاونيات حلولًا جماعية لتسويق المنتجات الزراعية، مما أتاح لصغار المزارعين فرصة بيع محاصيلهم بأسعار عادلة.
- أنشأت مراكز تجميع المنتجات من عدة مزارع صغيرة، مما مكنها من التفاوض مع المشترين الكبار والمصدرين بدلًا من البيع بشكل فردي.
- ساعدت التعاونيات زيادة الصادرات الزراعية، حيث أصبحت المنتجات الزراعية الدنماركية ذات جودة عالية ومطلوبة عالميًا.

3–التدريب والتأهيل المهني

نظمت التعاونيات برامج تدريبية متخصصة لصغار المزارعين في أفضل ممارسات الزراعة، وإدارة الموارد، وتقنيات الإنتاج الحديثة.

قدمت لهم دورات في الإدارة المالية والتسويق الزراعي، مما ساعدهم على تطوير مهاراتهم وإدارة أعمالهم بشكل أكثر كفاءة. حيث استفاد المزارعون من البحوث الزراعية التي طورتها التعاونيات، مما زاد من إنتاجيتهم وجودة محاصيلهم.

4– توفير الدعم التكنولوجي والاستثمارات

يسرت التعاونيات لصغار المزارعين الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، مثل أنظمة الري الذكية، والمعدات الزراعية المتطورة، وبرامج إدارة المزارع.

دعمت تطبيق الزراعة المستدامة، مما قلل من الهدر وزاد من كفاءة الإنتاج الزراعي، وساعدت في تطوير مشروعات زراعية قائمة على الطاقة المتجددة، مثل استخدام نفايات المزارع لإنتاج الغاز الحيوي.

5-توفير الضمان الاجتماعي والحماية من المخاطر

قدمت التعاونيات أنظمة تأمين زراعي لصغار المزارعين لحمايتهم من المخاطر مثل الكوارث الطبيعية أو انخفاض الأسعار.

أنشأت تعاونيات متخصصة في تربية الماشية والألبان، مما وفر مصادر دخل إضافية للمزارعين الصغار.

وساهمت في تحقيق الاستقرار المالي، حيث يحصل الأعضاء على أرباح عادلة بناءً على مساهمتهم في الإنتاج.

5- دعم روح التضامن والتعاون بين المزارعين

شجعت التعاونيات على التعاون الجماعي بدلًا من المنافسة الفردية، مما خلق بيئة عمل داعمة ومترابطة.

وفرت منصة لمناقشة التحديات المشتركة، والتفاوض على حلول جماعية تفيد جميع الأعضاء كما عززت مبدأ الديمقراطية الاقتصادية، حيث يشارك كل مزارع في اتخاذ القرارات وفقًا لمبدأ "صوت لكل عضو"

ومن أمثلة التعاونيات الدنماركية الناجحة: تعاونية– Fynbos Foods للصناعات الغذائية تعاونية Copenhagen لتجارة الفراء، تعاونية – DLG Group مورد رئيس للأعلاف والبذور، تعاونية Aral – Foods في مجال الألبان.

<u>سادسًا: أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية:</u>

من عرض التجارب السابقة يمكن الخروج ببعض النقاط التي يمكن الإفادة منها في تطوير تلك التعاونيات وتتمثل في:

- ضرورة توفير الحرية للتعاونيات وعدم تدخل الدولة في شؤنها، وأن يكون تدخل الدولة في حالة الاضطراب المالي للتعاونيات.
- ضرورة وجود حد أدنى من الوعي التعاوني المجتمعي.
- تحفيز القطاع الخاص وكبار المنتجين للانضمام للتعاونيات ومساعدة صغار المزارعين.
- ضمان توازن العلاقات الداخلية بين كبار الأعضاء وصغارهم.
- الإفادة من التطور التكنولوجي والرقمنة في المجال التعاوني لخفض نفقات الإنتاج الداخلية.
- ضرورة اتساق الخطة الاستراتيجية للتعاونيات مع سياسات الدولة وألا تكون بمعزل عنها.

- الدور الكبير للبنوك والمؤسسات المالية في دعم التعاونيات والارتقاء بها ومساعدة صغار المزارعين ساهم في استمرارية عمل التعاونيات مع صغار المزارعين ودعمهم.
- مبدأ التكامل والتنسيق بين التعاونيات وبعضها يتيح الفرص للابتكار بين التعاونيات.

سابعًا: جهود الدولة في دعم صغار المزارعين وتعزيز دور التعاونيات الزراعية في مصر:

من أهم الجهود الحكومية لدعم صغار المزارعين وتعزيز دور التعاونيات الزراعية ما يأتي:

- إدماج التعاونيات الزراعية في الاستراتيجيات والبرامج والخطط الزراعية، وإظهار أهمية تفعيل دور التعاونيات الزراعية. تضمنت الاستراتيجية المُحدثة للتنمية الزراعية المستدامة في مصر 2030، ما يعرف بالمشروع القومي لإعادة دور الجمعيات التعاونية الزراعية وتأهيلها وتفعيلها، وهناك مسئولية تضامنية في تنفيذ هذه الخطة التنفيذية وإنجاحها بمشاركة الجمعيات التعاونية الزراعية. (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، 2020).
- أشركت الحكومة التعاونيات الزراعية في فاعليات الحوار الوطني 2023، لوضع رؤية وطنية للقضايا المحورية بالدولة، وبالتالي توصيل صوت المزارعين ومطالبهم للجهات المسؤولة عن اتخاذ القرار.
- مشروع ميكنة الحيازات الزراعية، وإصدار كارت الفلاح الذكي، بهدف بناء قاعدة بيانات متكاملة للحيازات والمحاصيل الزراعية على مستوى الجمهورية، وبالتالي ضبط الزمام الزراعي وحوكمة وتيسير حصول المزارعين على مستلزمات الإنتاج الزراعي المدعمة، وكذلك مستحقاتهم المالية مقابل توريد محاصيلهم الزراعية، مع توفير الخدمات الإرشادية ونقل التقنيات الحديثة، من أجل التوسع في تطبيق الزراعة الرقمية. وسيتم ذلك من خلال إقامة منصات معرفية في حقول صغار المزارعين، لتسهيل حصولهم على التكنولجيات الزراعية وتبنيهم لها. بالإضافة لنشر التجارب الناجحة للحملات القومية لمختلف المحاصيل والمنتجات الزراعية. ويرافق ذلك إجراء برامج تدريبية، لرفع قدرات ومهارات المعنيين بالتطبيقات الزراعية الرقمية.
- دعم ميكنة معظم الجمعيات والإدارات الزراعية على مستوى المحافظات، وإتاحة أجهزة التابلت، وماكينات نقاط البيع، وأجهزة الحاسب الآلي والطابعات لنحو 5701 جمعية، وعدد 309 إدارة زراعية على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى البرامج والدورات التدريبية لمسؤولي الجمعيات والإدارات الزراعية، وبلغ عددهم نحو 8100 متدرب، وذلك في مجالات الحصر الزراعي الموسمي، وإدخال البيانات والتعامل مع كارت الفلاح الذكي، وحالات التعدي على الأرضي الزراعية. (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2023)
- مبادرة حياة كريمة لتطوير الريف المصري: وتفوق تكلفته 700 مليار جنيه، وتقدم فيها وزارة الزراعة كافة الخدمات للمزارعين، من خلال إنشاء جمعيات خدمية زراعية، حسب احتياجات القرى المستهدفة، من جمعيات زراعية

ومراكز إرشاد زراعي، وتضمنت المرحلة الأولى للمشروع إنشاء 320 جمعية زراعية، وعدد 305 مركزًا إرشاديًا للزراعة، و316 وحدة بيطرية، 46 مركزًا لتجميع الألبان، بتكلفة بلغت نحو 2 مليار جنيه في 20 محافظة و52 مركزًا، و413 قرية.

- توفير وضمان توزيع الأسمدة المدعمة لصغار المزارعين، من خلال الجمعيات التعاونية. وجارٍ حاليًا التعاقد مع أحد الشركات لتنفيذ آلية الرقابة الإلكترونية، وتتبع كميات الأسمدة المدعمة، بداية من توريد الشركات لها حتى وصولها للجمعيات الزراعية ومتابعة صرفها. وقد أعلن وزير الزراعة في فبراير 2023، وصول إجمالي الأسمدة المدعمة الموزعة من الجمعيات التعاونية الزراعية، والبنك الزراعي المصري لنحو 7 ملايين طن سماد. ونشير هنا أن دعم صغار المزارعين لا يتوقف على توفير الأسمدة المدعمة فقط، بل هناك أوجه دعم أخرى كالمساهمة في تكاليف مقاومة الآفات كمحصول القطن، ودعم الفرق بين فائدة إقراض الإنتاج الزراعي البالغة 5% عن سعر الفائدة الاقراضية السائد، وكما هو موضح بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

الأهمية النسبية لدعم صغار المزارعين خلال الفترة (2013- 2023)

الوحدة: مليون جنيه

السنوات	دعم الفرق بين فائدة إقراض الإنتاج النباتي البالغة 5% عن سعر الفائدة الإقراضية السائد	جزء من المساهمة في تكاليف مقاومة آفات القطن	الإجمالي	الأهمية النسبية لدعم فروق الإقراض للإجمالي %	الأهمية النسبية للمساهمة في مقاومة آفات القطن %
2013	610.208	15.5917	625.8	97.51	2.492
2014	1217.8	27.19004	1245.0	97.82	2.184
2015	1710.30	16.6969	1727.0	99.03	0.967
2016	27.9873	13.0126	41.0	68.261	31.74
2017	714.157	18.8429	733.0	97.429	2.571
2018	551.034	23.965	575.0	95.832	4.168
2019	500.0	65.0	565.0	88.496	11.504
2020	130.098	20.90126	151.0	86.158	13.842
2021	600.0	65.0	665.0	90.226	9.774
2022	500.0	45.0	545.0	91.743	8.257
2023	500.0	45.0	545.0	91.743	8.257

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي- بيانات غير منشورة

ويتضح من الجدول أن أعلى مستوى الدعم في عام 2015، بإجمالي بلغ 1727 مليون جنيه، منها 1710.3 مليون جنيه لدعم الفرق بين فائدة إقراض الإنتاج الزراعي (5%)، وسعر الفائدة الإقراضية السائد، وبأهمية نسبية بلغت نحو 99% من إجمالي تكاليف الدعم، ونحو 16.7 مليون جنيه للمساهمة في جزء من تكاليف المقاومة لآفات القطن،

وبأهمية نسبية بلغت نحو 0.97% من إجمال حجم الدعم. وبلغ الحد الأدنى للدعم عام 2016، بإجمالي نحو 41 مليون جنيه، منها نحو 27.99 مليون جنيه لدعم الفرق بين فائدة إقراض الإنتاج النباتي (5%) عن سعر الفائدة الإقراضية السائد، وبلغت الأهمية النسبية 68.3% من إجمالي الدعم، في حين بلغ حجم وكم المساهمة في تكاليف مقاومة آفات القطن 13.01 مليون جنيه، وبأهمية نسبية بلغت نحو 31.7% ممن إجمالي الدعم، كما هو مبين بجدول (1). وقد يعزى هذا الانخفاض لدعم صغار المزارعين بعام 2016، إلى فترة جدولة مديونيات المزارعين المتعثرة، أو لنقص التمويل والاستثمارات الحكومية الموجهة لقطاع الزراعة.

تطبيق نظام الزراعة التعاقدية: تم إنشاء مركز الزراعات التعاقدية بموجب القرار رقم 14 لسنة 2015، وذلك لحماية صغار المزارعين من مخاطر الإنتاج والتسويق الزراعي، وبالتعاون مع الجمعيات التعاونية الزراعية الممثلة لهم، وضمان حصول صغار المزارعين على دفعات نقدية خلال فترة الزراعة.

- **دعم صغار المزارعين، من خلال التعاون بين الوزارات المعنية بالزراعة، والهيئات والمنظمات الدولية:**

توجد تجارب عديدة لتعاون الوزارات ذات الصلة بالزراعة المصرية، والهيئات والمنظمات الدولية في دعم صغار المزارعين المصريين، ويمكن إيجاز بعض هذه التجارب فيما يأتي:

1- **مشروع دعم إصلاح التعاونيات الزراعية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، عام 2017:** ويهدف المشروع لتعديل قانون الجمعيات التعاونية الحالي، وتحديد احتياجات الأطراف المشاركة بالمشروع وقدراتهم (مزارعون- تعاونيات زراعية- وزارة الزراعة- المؤسسات ذات الصلة)، بهدف الإصلاح والتطوير للتعاونيات مستقبليًا، وتحويلها من منظمات شبة حكومية إلى منظمات اقتصادية واجتماعية، تدار بكفاءة أعضائها، وذلك خلال فترة تمتد من 5 حتى 10 سنوات. هذا بجانب إنشاء شبكة إليكترونية للحوار الوطني. كما نظمت جولتان دراسيتان لفرنسا وكينيا، بهدف إطلاع المشاركين على التجارب التعاونية الناجحة.

2- **التعاون بين مركز البحوث الزراعية، مع المركز الدولي للأبحاث الزراعية الجافة (إيكاردا)**، في برنامج تدريبي تفاعلي عن الإرشاد الزراعي الرقمي، نظرًا لأهمية الإرشاد الرقمي في تحقيق التواصل الفعال مع المزارعين لإتاحة المعلومات والتوصيات التكنولوجية الحديثة في الإنتاج الزراعي على نطاق واسع. وتم بالمرحلة الأولى تدريب 32 متدربًا من محافظات سوهاج وبني سويف وكفر الشيخ ومديرية الزراعة بالنوبارية. (www.dostor.org، 2024)

ويستهدف البرنامج إعداد الكوادر الحقلية في الإرشاد الزراعي الرقمي، من خلال تدريب 80 مهندسًا زراعيًا بالمحافظات المذكورة، وسيتم تنفيذها بمحطات البحوث الزراعية بشندويل وسدس وسخا والنوبارية.

3- **مشروع دعم صغار المزارعين، بتعاون برنامج منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، مع البنك الأهلي المصري وبنك مصر، وتحت رعاية البنك المركزي المصري**، المشروع يهدف لزيادة إنتاجية صغار المزارعين ورفع مستوى معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية، من خلال الاستغلال الأمثل لوحدتي الأرض والمياه، بالإضافة لتمكين المرأة الريفية وتثقيفها في الجانب المالي، وذلك في 50 قرية بصعيد مصر، وذلك لتعزيز التنمية الشاملة، عبر دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالإضافة لتشجيع استخدام الري الحديث والطاقة الشمسية، في الزراعة، في ضوء رؤية مصر 2030، وأهدافها الاستراتيجية، وإدراج البُعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، وتمكين المرأة الريفية والفئات المهمشة اقتصاديًا، وتحقيق أفضل استخدام للموارد الطبيعية. (www.cbe.org.eg، 2024)

4- **مشروع تحسين دخل صغار المزارعين، حيث أطلقت المرحلة الثانية لمشروع الإيسماب**، وهو تحسين الزراعة الموجهه لصغار المزارعين، بالتعاون بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وهيئة التعاون الدولي اليابانية (جايكا)، من خلال التوجه للإنتاج السوقي لتحسين دخولهم، في أربع محافظات هي المنيا وأسيوط وسوهاج والدقهلية. (aboutmsr.com، 2024)

5- **وينفذ المشروع سلسلة أنشطة تهدف لرفع قدرات صغار المزارعين**، وتغيير نمط فكرهم التقليدي (بداية من الزراعة حتى البيع)، إلى فكر جديد وهو الزراعة كنشاط تجاري للمحاصيل البستانية.

6- **هذا بالإضافة لتمكين المرأة الريفية، ودعمها في توليد دخل**، من خلال الأنشطة المختلفة، مما يسهم في تحسين مستوى معيشة الأسرة الزراعية، مع الأخذ في الاعتبار الوضع الاجتماعي المحافظ بمناطق المشروع بصعيد مصر.

7- **نظم مشروع تعزيز الأعمال الزراعية بالريف المصري**، الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لقاء لمسئولي الجمعيات الزراعية، بمركز بدر بالبحيرة، بهدف توعية المشاركين حول خطر المبيدات المغشوشة بالأسواق، بالإضافة لدعم الجمعيات الزراعية بتوفير المبيدات والأسمدة الزراعية بأسعار مناسبة، لدعم المزارعين، وزيادة الإنتاجية الزراعية. (البوابة، 2024)

8- التعاون بين مصر والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، من 2015، بهدف خفض معدلات الفقر، وزيادة معدلات الأمن الغذائي بقرى الريف، ودعم وتنمية صغار المزارعين، مستهدفًا 40 ألف أسرة، بمحافظات أسوان والمنيا وبني سويف وكفر الشيخ. كما يهدف لإفادة صغار المزارعين من خدمات الإرشاد الزراعي والتسويق، والتوعية بأهمية الإنذار المبكر والتكنولوجيا الزراعية، وأنظمة الزراعة المستدامة، بالإضافة لتوفير

مصادر دخل متنوعة للمستفيدين من الشباب والمرأة الريفية، وتمكين صغار المربين، وحفظ السلالات الحيوانية، وتعزيز تكنولوجيا الملقحات. (www.masryalyoum.com، 2024)

ويضم التعاون مع الصندوق 14 مشروعًا في مجال التنمية الزراعية والريفية، استفاد منها نحو 1.3 مليون مزارع، وبقيمة بلغت 1.1 مليار دولار. ويذكر أن الإيفاد يشارك في برنامج نوفي لمحور الغذاء.

9- **قام مشروع التنمية الزراعية المستدامة وسُبل المعيشة (سيل)/ التابع لوزارة الزراعة،** والممول من الإيفاد، بتوزيع 32 منحة أبقار لعدد 46 سيدة، بوادي النقرة بأسوان، وذلك تمشيًا مع خطة وزارة الزراعة لإقامة مجتمع زراعي متكامل بمناطق الاستصلاح الجديدة، ومساندة المرأة الريفية بالمجتمع الزراعي. (aboutmsr.com، 2024). وسبق ذلك توزيع مرحلتين من المنح لعدد 202 سيدة ريفية، بمناطق المشروع (أبقار- جاموس- أغنام)، وماكينات خياطة- مناحل، لمساعدتهن على إقامة مشروعات صغيرة تدر الدخل وترفع مستوى معيشة الأسرة الريفية. هذا إلى جانب توزيع منح من مشروع سيل، لعدد 700 سيدة ريفية، وكذلك معدات وآلات زراعية على المزارعين، وبعض الجمعيات الزراعية بمحافظة المنيا.

10- **تدشين منصة مصر الزراعية، كذراع رقمي للإرشاد الزراعي، كخطوة نحو التحول الرقمي.** وأقيمت ورشة تدريبية بعنوان (آليات دعم صغار المزارعين، والحلول التطبيقية لتفتت الحيازات الزراعية في مصر) بالدقهلية، شارك فيها ممثلو الجمعيات التعاونية الزراعية، وجمعيات الأراضي المستصلحة، وجمعيات الإصلاح الزراعي، وعدد من المزارعين والمهندسين الزراعيين. (aboutmsr.com، 2024) وتم التأكيد على الزراعات التجميعية كحل لمشكلة التفتت الحيازي، مع توعية المزارعين بالأساليب والممارسات الزراعية الحديثة، بما يسهم في زيادة الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي.وتقدم المنصة عبر الموقع الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي التوصيات الفنية الإرشادية، بلغة بسيطة يسهل وصولها لجموع المزارعين والمربين.

11- **نتيجة للتطورات المتلاحقة في نُظم التواصل الاجتماعي، وانعكاسها على طبيعة الإرشاد الزراعي،** فقد فرضت ضرورة التواصل الإلكتروني مع المزارعين، ليسهل الوصول لهم، لتقديم التطبيقات الحديثة بالزراعة، في ظل تناقص إعداد المرشدين الزراعيين، واضمحلال جهاز الإرشاد الزراعي. وتحولت طرق الإرشاد الزراعي التقليدية والمعتمدة على التواجد الميداني للمرشد الزراعي، إلى المنصات الأكثر إنتشارًا، مثل الفيس بوك واليوتيوب ...وغيرها، وذلك لمواكبة الطفرة في طرق التواصل مع المزارعين. ويعد تطبيق "هدهد"، وسيلة لوزارة الزراعة للتواصل مع المزارعين كأحد تقنيات التحول الرقمي، وذلك بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وحملة التوعية (معاك في الغيط)، لنشر الوعي لدى المزارعين باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

تاسعًا: ما الأدوار المتوقعة من التعاونيات الزراعية لما بعد 2025؟

تعد التعاونيات الزراعية عاملًا أساسًيا وفعالًا في دعم صغار المزارعين ومساندتهم من خلال تحسين الفرص الاقتصادية لهم وتسهيل وصولهم إلى الموارد وزيادة قدرتهم على المنافسة في الأسواق، وفى ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المختلفة يكون على التعاونيات القيام بأدوار مهمة لدعم هؤلاء المزارعين وهي:

1- الدور الإرشادي: والمتمثل في:

- زيادة الوعي بأهمية دور التعاون ومبادئه في تحقيق التنمية المستدامة، وتوعية المزارعين بأفضل الممارسات الزراعية لزيادة الإنتاجية والجودة.
- تنظيم دورات تدريبية حول أساليب الزراعة الحديثة والإدارة المالية للمزارع.

2- الدور التمويلي: والمتمثل في:

- توفير القروض لصغار المزارعين بفوائد مخفضة أو بدون فوائد وعقد شراكات مع البنوك والمؤسسات المالية والمصرفية لتسهيل وصول صغار المزارعين إلى التمويل والحصول عليه بضمانات تقدمها تلك التعاونيات، وخفض مخاطر الإقراض من خلال تقديم خطط سداد مرنة تتناسب مع الدورات الزراعية.
- توفير مدخلات الإنتاج الزراعية من بذور وأسمدة ومبيدات بأسعار منخفضة من خلال التفاوض مع الموردين لشراء المدخلات الزراعية بأسعار الجملة وتوزيعها على الأعضاء بأسعار أقل، وتوفير المعدات الزراعية الحديثة بنظام التأجير أو التقسيط لصغار المزارعين، العمل على إنشاء مصانع تعاونية متخصصة في إنتاج هذه المدخلات بالجودة، والسعر المناسب، على أن يتولى إدارة هذه المصانع إدارة مستقلة، متخصصة.

3 - الدور التسويقي:

- عبر تسويق محاصيل صغار المزارعين جماعيًا والتفاوض على أسعار عادلة.
- إنشاء مراكز تجميع وتخزين للمنتجات الزراعية للحد من خسائر ما بعد الحصاد.
- تشجيع الزراعات التعاقدية لمختلف المحاصيل وتفعيلها، وإنشاء شركات تجارة تعاونية مستقلة، متخصصة، ذات بنية أساسية، وتكنولوجية، وموارد بشرية، قادرة على تسويق منتجات أعضائها مباشرة إلى الأسواق المحلية، و/أو من خلال أسواق تعاونية زراعية تمتلكها وتديرها.
- التسويق الرقمي لزيادة الربحية وتقليل دور الوسطاء والمساهمة في تحسين سلاسل الإمداد والتخزين؛ لضمان وصول المنتجات بجودة عالية للأسواق المحلية والدولية.

4- الدور التأميني والحماية من المخاطر:

- من خلال توفير خدمات تأمين زراعي بأسعار مناسبة لحماية المزارعين من مخاطر الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والفيضانات.
- المساهمة في منظومة للتكافل الزراعي تكون قادرة على التنبؤ بالمخاطر وتخطط لاحتوائها، وتضع الآليات الكفيلة بتنفيذ قرارات إيجابية للتقليل من آثارها وحماية الزراعة، والمزارعين، والتعاون مع شركات التأمين لتقديم تعويضات مناسبة في حالة الخسائر.

5- دعم المرأة الريفية وتمكينها:

- من خلال العمل على بناء قدرات المرأة الريفية وتطوير مهاراتها فيما يتعلق بالإدارة التعاونية، وإقامة المشروعات الحرفية والزراعية وتوفير فرص العمل المختلفة لهن من أجل تحقيق الاستقلال المالي والاجتماعي لهن وتشجيعها على روح العمل الجماعي.
- تقديم برامج توعوية حول الصحة والتعليم والتغذية، مما يزيد من وعي النساء بأهمية الرعاية الصحية لهن ولأسرهن وتحسين نظرة المجتمع لهن ويعزز من احترامهن لأنفسهن. ويشجعهن على الاندماج في العمل التعاوني ومشاركتهن كأعضاء في مجالس الإدارة.

6- دورها في تحقيق الاستدامة الزراعية:

- من خلال دعم الممارسات الزراعية المستدامة للحفاظ على الموارد الطبيعية. وتشجيع المزارعين على الزراعة العضوية وتقليل الاعتماد على الكيماويات الزراعية الضارة. وهو ما يؤكد على ضرورة اضطلاع التعاونيات الزراعية في مصر بدور فاعل في تقديم خدمات الإرشاد الزراعي، المستحدثة، والمبتكرة، وتوفير الأعداد الكافية المرشدين الزراعيين ذوي الكفاءة الفنية والإدارية، ولها في ذلك أن تقوم بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بوزارة الزراعة، ومركز البحوث الزراعية، وغيرها من الجهات، بالإضافة إلى أن يكون تقديم الإرشاد التسويقي، والاستهلاكي أحد مهامها المهمة والضرورية في وقت أصبح فيه هذان النوعان من الإرشاد لا يقلا أهمية عن الإرشاد الزراعي.

7- دورها في تبني التكنولوجيات الزراعية الحديثة:

- من خلال استخدام تقنيات الزراعة الرقمية مثل أنظمة الري الذكي، الطائرات المسيرة (الدرونز) لمراقبة المحاصيل، والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الزراعية، تشجيع استخدام التطبيقات الذكية التي تساعد المزارعين في تخطيط الإنتاج، وإدارة الموارد بشكل أكثر كفاءة.

- من خلال هذه الأدوار، يمكن للتعاونيات الزراعية أن تسهم بشكل فعال في تحسين مستوى معيشة صغار المزارعين.

عاشرًا: متطلبات تفعيل دور التنظيمات التعاونية الزراعية المصرية في دعم صغار المزارعين ما بعد 2025:

من الاستعراض السابق للجهود الحكومية والدولية في دعم صغار المزارعين من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية أو المشروعات التنموية المختلفة يمكن القول بأنه يمكن للتعاونيات أن تصبح أداة قوية لدعم صغار المزارعين وتحسين مستويات معيشتهم، مما يسهم في النهاية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة ويتطلب ذلك توافر العديد من المتطلبات والجهود وعلى رأسها اعتراف الدولة بالتعاونيات الزراعية، كشريك ثالث مستقل إلى جانب القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، وإدراكها أنها أنسب أشكال المنظمات الأهلية القادرة على تحقيق أهداف التنمية الزراعية والريفية وأن على الدولة رعايتها، وحمايتها، وحماية ممتلكاتها، ودعمها، والاستجابة لكل ما يساندها في القيام بدورها، دون السيطرة عليها والتدخل في شئونها .حيث يتطلب الأمر تفعيل دور اللجنة التنسيقية العليا للحركة التعاونية برئاسة مجلس الوزراء (الجهة الإدارية للاتحاد العام للتعاونيات)، وعضوية الوزراء الذين يمثلون الجهات الإدارية للاتحادات التعاونية النوعية المركزية الخمسة، وهم وزراء الزراعة واستصلاح الأراضي والتعاون الزراعي، تعاون الثروة المائية، والتموين، والتجارة الداخلية (التعاون الاستهلاكي)، والتضامن الاجتماعي (التعاون الإنتاجي)، والإسكان (التعاون الإسكاني)، ورؤساء الاتحاد العام للتعاونيات والاتحادات التعاونية النوعية المركزية الخمسة.

وفي هذا الصدد نشير لأهمية زيادة الاستثمارات الحكومية الموجهة لقطاع الزراعة، (نصار، 2020) حيث توصي المؤسسات الدولية بألا تقل نسبة الاستثمارات الزراعية الحكومية بالدول النامية عن 10%، نظرًا لأن 70% من فقراء العالم النامي يعيشون في الريف، ويعتمدون على الزراعة والأنشطة المرتبطة بها، حيث لا يمكن إحداث تنمية حقيقية ومستدامة بالدول النامية دون إحداث تنمية زراعية ريفية متواصلة، من خلال تشجيع وتكثيف الاستثمار الزراعي، إلى جانب تشجيع القطاع الخاص والعربي والأجنبي، مع تهيئة المناخ الاستثماري والتشريعي والضمانات والحوافز والبنية التحتية الجاذبة للاستثمار في قطاع الزراعة.

1-متطلبات قانونية وتنظيمية:

- تحديث القوانين والتشريعات المنظمة للتعاونيات الزراعية بما يتلاءم مع التغيرات الحادثة بالزراعة المصرية، وبما يتواكب مع التغيرات التكنولوجية الزراعية الحديثة ومبادئ التعاون، والعمل على إطلاق حرية عمل التعاونيات، مع ضرورة إدماج المرأة والشباب، والفئات المهمشة في العضوية وصنع القرار، ومراعاة مصالحهم.
- إعادة صياغة العلاقة بين الجهاز الإداري للدولة، والتعاونيات الزراعية للحد من تدخله في أعمالها، والتأكيد على استقلاليتها، مما يتيح لها القيام بدورها.

- منع التعددية في أجهزة الرقابة الحكومية، وتوحيد الجهة الإدارية الحكومية المختصة بالرقابة والإشراف على التعاونيات، على أن يقتصر دورها على تسجيل وإشهار الجمعيات، والتأكد من التزامها بتطبيق القوانين واللوائح، الإدارية والمالية الخاصة بها، وكذلك التأكد من التزامها بالسياسة الزراعية للدولة.
- توسيع قاعدة اختيارالقيادات التعاونية وإعادة تعريف الفلاح.
- توفير حماية قانونية لأعضاء التعاونيات ضد الممارسات غير العادلة من قبل التجار أو الجهات الأخرى.

2- متطلبات مالية وتمويلية:

- ضرورة إنشاء صناديق تمويلية وبنوك للتعاونيات الزراعية تقوم بكافة الأنشطة المصرفية للتعاونيات الزراعية (تمويل/ ائتمان/ ادخار/ استثمار/ إدارة الأصول/ دراسات جدوى المشروعات/ وغير ذلك من الخدمات البنكية) وتكون آلية لدعم التعاونيات في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمناخية.
- تنمية، وتقوية المراكز والقدرات المالية للتعاونيات الزراعية وتوفير السيولة اللازمة لها لمباشرة أنشطتها وذلك من خلال: الدعم المالي المباشر من الدولة للتعاونيات الزراعية، دعم غير مباشر من خلال تفعيل الإعفاءات المالية الممنوحة للتعاونيات الزراعية، من إعفاءات من الضرائب، والجمارك، والرسوم، وتخصيص جزء من المنح والمساعدات الدولية لدعم التعاونيات الزراعية لتنفيذ مشروعات تنموية تعاونية في القرى المصرية. قيام البنوك وشركات القطاع الخاص في المحافظات بتخصص جزء من مساهماتها في إطار مسؤوليتها المجتمعية لدعم الأنشطة التعاونية الزراعية وتوفير قروض ميسرة لصغار المزارعين وتعزيز الشراكة بين التعاونيات والقطاع الخاص للحصول على تمويل مستدام.
- تعديل قيمة المساهمة في الجمعية التعاونية وفق دراسة تحدد قيمة المساهمة، مع حفز أعضاء التعاونيات للمساهمة بأسهم إضافية، وذلك لتدعيم التمويل الذاتي بالتعاونيات.

3- متطلبات تكنولوجية:

- تشجيع المزارعين على استخدام التكنولوجيات الحديثة في الزراعة وتطبيق الممارسات الزراعية المحسنة.
- تشجيع المزارعين على استخدام أدوات الذكاء الصناعي في الزراعة والعمل على إتاحتها وتوفيرها في كافة مراحل الإنتاج الزراعي مثل الروبوتات الصغيرة وطائرات الدرونز الصغيرة لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتقديم حلول مبتكرة لتطويع التكنولوجيا في الري، واستخدام التطبيقات الذكية في مراقبة المحاصيل وإدارة الموارد الزراعية وغيرها.

- تشجيع الإنتاج العضوي ودعم مشروعات الزراعة العضوية والزراعات المستدامة وذلك لخفض أسعار المنتجات الزراعية العضوية وإتاحتها للمستهلكين وتشجيع استخدام التطبيقات الذكية لمراقبة المحاصيل وإدارة الموارد الزراعية.
- تشجيع البحث العلمي والابتكار في تحسين الإنتاج الزراعي
- تسهيل نقل المعرفة والتقنيات من المراكز البحثية والجامعات إلى التعاونيات الزراعية.
- توفير التقنيات الزراعية الحديثة مثل أنظمة الري المتطورة، والبذور المحسنة، والأسمدة العضوية للتعاونيات بأسعار مدعومة.
- استكمال منظومة الكارت الذكي للفلاح، والبنكي، وكافة وسائل التحول الرقمي الزراعي والإرشادي.
- استخدام الحقول والمدارس الإرشادية، في عمل برامج تدريبية لصغار المزارعين والشباب والمرأة الريفية، على استخدام تكنولوجيا الزراعة المستدامة الحديثة. وكذلك تدريبهم على كيفية استخدام وسائل التواصل الإرشادي الذكي والهواتف الذكية.
- ربط دعم صغار المزارعين بكافة أنواعه بالتجميع الزراعي للمساحات الأرضية المزروعة، بالزراعات المشتركة، وإحياء الدورات الزراعية.

4-**متطلبات متعلقة بالتدريب وبناء القدرات.**

- توعية صغار المزارعين بأهمية التعاونيات وأسلوب إدارتها بشكل فعال لتحقيق أقصى استفادة.
- تدريب صغار المزارعين وزيادة مهارتهم على الأساليب الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاجية.
- تدريب وزيادة وعي أعضاء التعاونيات على أساليب الإدارة المالية والتسويق والتقنيات الزراعية الحديثة.
- توفير خبراء في المجال الزراعي والإداري لمساعدة التعاونيات في تطوير خطط عملها.
- دعم استخدام التكنولوجيا الزراعية والتقنيات الذكية.
- تدريب النساء على المشروعات التي تحقق لهن التمكين الاقتصادي.
- استخدام الحقول والمدارس الإرشادية، في عمل برامج تدريبية لصغار المزارعين والشباب والمرأة الريفية، على استخدام تكنولوجيا الزراعة المستدامة الحديثة. وكذلك تدريبهم على كيفية استخدام وسائل التواصل الإرشادي الذكي والهواتف الذكية.
- ربط دعم صغار المزارعين بكافة أنواعه بالتجميع الزراعي للمساحات الأرضية المزروعة، بالزراعات المشتركة، وإحياء الدورات الزراعية.

5-متطلبات خاصة بالحوكمة الجيدة:

- تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة لضمان شفافية الإدارة داخل التعاونيات ومنع الفساد الإداري.
- وضع آليات للمساءلة داخل التعاونيات لضمان اتخاذ القرارات بشكل عادل وفعال.
- وضع لوائح تنظيمية واضحة تحكم عمل التعاونيات وتحدد حقوق وواجبات الأعضاء.
- تشجيع مشاركة الأعضاء في صنع القرار لضمان استدامة التعاونيات.

6-متطلبات خاصة بضرورة التكامل بين التعاونيات الزراعية والمؤسسات الأخرى

- تعزيز التعاون بين التعاونيات الزراعية والمراكز البحثية والجامعات لتحسين الإنتاجية.
- دعم الشراكة مع الشركات الغذائية الكبرى لضمان تسويق أفضل للمنتجات.
- تعزيز التعاون مع الهيئات الحكومية والمنظمات الدولية لتوفير الدعم الفني والمالي.

7 -متطلبات تسويقية ولوجستية:

- مساعدة التعاونيات في الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية من خلال تنظيم المعارض الزراعية وتوفير قنوات تسويقية.
- توفير مرافق تخزين حديثة للحفاظ على جودة المنتجات الزراعية وتقليل الفاقد.
- توفير خدمات نقل وتوزيع فعالة لتسهيل وصول المنتجات إلى الأسواق بأسعار تنافسية
- إنشاء مراكز تسويق زراعية تابعة للتعاونيات لتمكين صغار المزارعين من بيع منتجاتهم بأسعار عادلة.
- توفير منصات إلكترونية للتجارة الزراعية تتيح للمزارعين الوصول إلى الأسواق المحلية والعالمية.
- التوسع في نشر الزراعة التعاقدية لضمان أسعار عادلة ومنتظمة للمنتجات الزراعية.
- توفير قاعدة بيانات حديثة، عن الأسواق والأسعار والإنتاج والتخزين والزراعة، بما يساعد صغار المزارعين على تحديد خططهم الإنتاجية والتسويقية.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

- أشرف كمال عباس. (2019). الأمن الغذائي في ظل استراتيجية التنمية الزراعية، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.
- الأمم المتحدة، الإسكوا. (2014). الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية. سلسلة السياسات العامة (أوراق موجزة)، العدد 4، أكتوبر 2014.
- البوابة. (18 ديسمبر، 2024). تعزيز الأعمال الزراعية ينظم لقاء لمسئولي الجمعيات، للتوعية من المبيدات المغشوشة بالبحيرة.
- البنك المركزي المصري. (2024). تم الاسترداد من www.cbe.org.eg
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2023). نشرة النشاط التعاوني.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2021). النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي عام 2020/2019. إصدار سبتمبر 2021.
- الدستور. (6 ديسمبر، 2024). إطلاق تطبيق إرشاد زراعي إلكتروني للدعم الفني للمزارعين. تم الاسترداد من www.dostor.org
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية. (2021). نموذج جديد للتعاونيات الزراعية في مصر، رأي في أزمة. سلسلة محركات التغيير، العدد 32، أبريل 2021.
- المؤتمر السادس عشر للجمعية العلمية للإرشاد الزراعي. (2019). الإرشاد الزراعي ومستقبل الأمن الغذائي: التحديات والاختيارات من أجل الاستدامة. 23–24 ديسمبر 2019.
- المصري اليوم. (16 من ديسمبر، 2024). تم الاسترداد من www.masryalyoum.com
- المصري اليوم. (21 من ديسمبر، 2024). بـ 41.1 مليار دولار– وزيرة التخطيط تتفقد نتائج مشروع الاستثمارات الزراعية المستدامة بالمنيا. تم الاسترداد من www.masryalyoum.com
- إبراهيم البوشي. (بدون تاريخ). التفتيت الزراعي "مشكلة المشاكل". جريدة التعاون، الأهرام الرقمي. تم الاسترداد من http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=546308&eid=9
- سمير عريقات (دكتور)، وآخرون. (2018). التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية. معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 293، يوليو 2018.

- سعد نصار. (2020). الاستثمارات والتنمية الزراعية، بعض القضايا المعاصرة في السياسة الزراعية. الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي.
- سعد نصار. (2020). الحركة التعاونية المصرية، بعض القضايا المعاصرة في السياسة الزراعية. الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي.
- سعد نصار. (10 من أكتوبر، 2024). التعاونيات والتنمية الزراعية المستدامة. أخبار اليوم.
- عن مصر. (28 من نوفمبر، 2024). تم الاسترداد من www.aboutmsr.com
- عن مصر. (2024). الزراعة تطلق المرحلة الثانية لمشروع تحسين دخل المزارعين. تم الاسترداد من www.aboutmsr.com
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (يونيو، 2023). "التعاونيات الزراعية" ممارسات دولية رائدة. مرصد البيانات العامة– مجلس الوزراء، 4(1).
- عبد الحميد أحمد العدوى. (2001). دور التعاونيات في أراضي الإصلاح الزراعي بجمهورية مصر العربية في ظل سياسة التحرر الاقتصادي. رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر.
- منظمة العمل الدولية. (2024). التعاونيات في صميم العدالة الاجتماعية والحلول المستدامة. اليوم الدولي للتعاونيات، 6 يوليو 2024.
- معهد التخطيط القومي. (2022). متطلبات النهوض بالتعاونيات الزراعية في سياق رؤية مصر 2030. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 339، يوليو 2022.
- معهد التخطيط القومي. (2023). الإطار المؤسسي لحيازة واستغلال الأراضي الجديدة في إطار التنمية الزراعية المستدامة. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 343.
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. (2020). الاستراتيجية المُحدثة للتنمية الزراعية المستدامة في مصر 2030، الملخص التنفيذي.
- ياسر العيسى. (2006). سياسات الدعم الزراعي في الاتحاد الأوروبي "سلع مختارة". المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية:

- Bask, K. (2024, January). How to Support Small Farmers for Sustainability. Network for Business Sustainability تم الاسترداد من https://nbs.net/how-to-support-small-farmers-for-sustainability /
- FAO. (2022). فرص تساوي مليارات الدولارات لإعادة تحديد غايات الدعم الزراعي لتحويل النُظم الغذائية. برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- FAO Knowledge Repository. (بدون تاريخ). Smallholders and Family Farmers, Sustainability تم الاسترداد من https://openknowledge.fao.org/items/1dd8c6ba-0f86-4e89-a850-5d7e31dea44e
- Funds for NGOs. (بدون تاريخ). Funding Opportunities for Small-Scale Farmers in Developing Nations تم الاسترداد من https://www2.fundsforngos.org/articles/funding-opportunities-for-small-scale-farmers-in-developing-nations /
- Gomez y Paloma, S., & Riesgo, L. (2020). The Role of Smallholder Farms in Food and Nutrition Security. Springer Nature تم الاسترداد من https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-030-42148-9 .
- ILO. (2014). The Role of Cooperatives in Sustainable Development for All: Contributions, Challenges and Strategies. ديسمبر، كينيا .
- Institute for the Development of Agricultural Cooperation in Asia (IDACA) (بدون تاريخ). The Present Situation of Japanese Agriculture and JA Group: Case of Agricultural Cooperatives of Japan تم الاسترداد من http://www.agricoop.org/resources/resources_UpFile/IDACA_Nakashimal.pdf .
- Newsquest Media Group Limited. (بدون تاريخ). Smallholder Magazine .
- Tips and Best Practices to Maximize Farming: A 2024 Blueprint for Marginalized Communities تم الاسترداد من https://brastorne.com/resources/blog/tips-and-best-practices-to-maximize-farming-a-2024-blueprint-for-marginalized-communities /
- Wikipedia. (بدون تاريخ). Smallholding تم الاسترداد من https://en.wikipedia.org/wiki/Smallholding .